الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
GENERAL

TD/B(S-XXIII)/4
7 June 2006

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية
الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرون، الجزء الأول
جنيف، ٨-١١ أيار/مايو ٢٠٠٦

# تقرير مجلس التجارة والتنمية عن الجزء الأول من دورته الاستثنائية الثالثة والعشرين

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
في الفترة من ٨ إلى ١١ أيار/مايو ٢٠٠٦

## المحتويات

| الفصل | | الصفحة |
|---|---|---|
| الأول | الملخص الذي أعده الرئيس | ٣ |
| الثاني | تقييم سير تنفيذ توافق آراء ساو باولو | ١١ |
| الثالث | المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل | ٢٨ |
| **المرفقات** | | |
| الأول | جدول أعمال الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين | ٢٩ |
| الثاني | الحضور | ٣٠ |

(A) GE.06-50862 220606 220606

## مقدمة

قـــررت الـــدول الأعضاء، في الأونكتاد الحادي عشر المعقود في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، أن يقوم مجلس التجارة والتنمية في عام ٢٠٠٦ بإجراء استعراض لمنتصف المدة. وقرر مجلس التجارة والتنمية، في دورته التنفيذية الثامنة والثلاثين المعقودة في نيسان/أبريل ٢٠٠٦، أن تكون لاستعراض منتصف المدة ثلاثة أهداف هي: (أ) تقييم سير تنفيذ النتائج التي تمخض عنها الأونكتاد الحادي عشر؛ و(ب) تعزيز الدور الذي يضطلع به الأونكتاد في كل ركن من أركان عمله الثلاثة؛ و(ج) إجراء حوار في مجال السياسة العامة على أعلى مستوىً ممكن. وقرر المجلس كذلك أن يتألف استعراض منتصف المدة من ثلاثة أجزاء وأن يبدأ الجزء الأول في ٨ أيار/مايو ٢٠٠٦ وأن يكون بمـــثابة عملية استعراض وتقييم فيما يتعلق بتنفيذ توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في ساو باولو. وقرر أن يبدأ الجـــزء الثاني من الاستعراض، بشأن أركان العمل الثلاثة، في حزيران/يونيه، وأن يُستهل في أيلول/سبتمبر الجزء الثالث المتعلق بالحوار في مجال السياسة العامة. ويعكس هذا التقرير المداولات التي أجراها المجلس بشأن الجزء الأول من عملية استعراض منتصف المدة.

## الفصل الأول

# الملخص الذي أعده الرئيس

## تقييم سير تنفيذ توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في ساو باولو

### القضايا الشاملة

١- أجريت مناقشة مستفيضة بشأن القضايا الشاملة. وكانت هناك مداخلات لممثلي المجموعات الإقليمية والدول الأعضاء ومنها الاتحاد الروسي وإيطاليا وباكستان والبرازيل والجزائر وجمهورية إيران الإسلامية وسري لانكا وزمبابوي والصين والفلبين وكوبا ومصر والنمسا والهند وهندوراس والولايات المتحدة الأمريكية.

٢- وقد تم الاتفاق عموماً على أن "مطلع" توافق آراء ساو باولو يوفر "مظلة" شاملة للمواضيع الفرعية الأربعة الواردة فيه. وذكرت وفود عديدة أن القضايا الشاملة قد أدرجت في "مطلع" توافق الآراء لأنها تمثل مبادئ توجيهية لعمل الأونكتاد، ومن المتوقع أن يتم تفعيل معالجتها في إطار برنامج عمل الأونكتاد. وأُعرب عن خيبة أمل لأنه لم يتم تناول هذه القضايا لا في وثائق الاستعراض والتقييم (TD/B/(S-XXIII)/2 وAdd.1 وAdd.2) ولا في *تقرير الأونكتاد السنوي لعام ٢٠٠٥* .

٣- وشدد أحد الوفود على أنه ليس المقصود بالقضايا المدرجة في مطلع توافق الآراء، ومنها على وجه التحديد قضية مجال الحرية المتاح لاختيار السياسات العامة ("حيّز السياسات العامة")، أن تكون بمثابة خريطة طريق لعمل الأونكتاد، كما أنها لا ينبغي أن تستخدم كأداة تفاوضية.

٤- وأُجريت مناقشة مستفيضة لقضية "حيّز السياسات العامة" المشار إليها في الفقرة ٨ من توافق آراء ساو باولو. وأعربت عدة وفود عن رأي مفاده أن مسألة "حيّز السياسات العامة" هي مسألة أساسية في صياغة استراتيجيات للتنمية تكون مكيفة مع التحديات التي تنطوي عليها العولمة. فالبلدان النامية تحتاج إلى حيّز للتحرك على صعيد اختيار السياسات العامة لكي تضع استراتيجيات للتنمية تلائم احتياجاتها على الوجه الأفضل. وليس من الممكن تطبيق نهج "الوصفة الوحيدة التي تصلح لجميع الحالات".

٥- وقد تم الاتفاق على أنه ليس المقصود بإتاحة "حيّز السياسات العامة" أن تكون وسيلة للانتقاص من التعهدات الدولية والالتزامات المعقودة.

٦- ولاحظت عدة وفود أن البلدان تتمتع بالسيادة، مما يفسح لها مجالاً من حرية الاختيار والمرونة فيما تنتهجه من سياسات. فإذا هي قررت أن تحد من هذا المجال من خلال الدخول في التزامات دولية فهي تفعل ذلك لأنها تعتقد أنه يخدم مصلحتها. وينبغي لكل بلد أن يجري بنفسه تحليلاً لما يمكن أن يتحمله من تكاليف ويجنيه من مكاسب قبل أن يقبل الدخول في مثل هذه الالتزامات. ويمكن للأونكتاد أن يساعد في بناء قدرات البلدان النامية على النهوض بمصالحها، كما يمكن لمجتمع المانحين أن يساعد من خلال توفير الأموال لأغراض المساعدة التقنية. ومن هذا المنظور يتبين أن السياسة الاقتصادية الجيدة، وليس "حيّز السياسات العامة"، هي التي تكمن خلف استراتيجيات التنمية الناجحة، وهذا ما ينبغي أن يشكل محور تركيز عمل الأونكتاد.

٧- واعتبرت عدة وفود أنه ينبغي للأونكتاد إجراء بحوث ودراسات بشأن مسألة "حيّز السياسات العامة". واستعراض منتصف المدة يوفر منطلقاً لمواصلة مناقشة وتوضيح هذا المفهوم بأبعاده النظرية والعملية على السواء. ورأت وفود عديدة أنه يمكن للأونكتاد، من خلال توضيح هذا المفهوم عن طريق إجراء البحوث والدراسات، أن يساعد في التوصل إلى فهم أفضل للاحتياجات والأولويات الإنمائية فضلاً عن خيارات السياسة العامة وقيودها. وأُعرب عن رأي آخر مفاده أن البحوث والدراسات التي يجريها الأونكتاد ينبغي أن تركز على السياسات الناجعة.

٨- وقدم أحد الوفود أمثلة محددة بشأن تنفيذ مفهوم "حيّز السياسات العامة" في إطار المفاوضات الاقتصادية الدولية. فالأحكام المتصلة بالصحة العامة، في الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، تمثل حالة محددة من الحالات التي اعتُرف فيها للبلدان النامية بحقها في أن يتاح لها المجال لاختيار سياساتها العامة.

٩- وشددت وفود عديدة على أن استراتيجيات التنمية يجب أن تشمل البعد الإنساني والاحتياجات الاجتماعية. فضمان تماسك عملية التنمية يتطلب وضع سياسات تلبي هذه الاحتياجات.

١٠- وتناولت عدة وفود قضايا تماسك المؤسسات والسياسات. ووُجه الاهتمام، بصفة خاصة، إلى أهمية تعزيز التماسك بين استراتيجيات التنمية الوطنية والعمليات الاقتصادية العالمية في اتجاه تحقيق النمو والتنمية الاقتصاديين، وهو ما شكل الموضوع الشامل للأونكتاد الحادي عشر. فللأونكتاد دور محوري يؤديه في تقديم مساهمات ذات شأن في عملية متابعة نتائج مؤتمرات القمة والاجتماعات الرئيسية للأمم المتحدة.

١١- وشددت وفود عديدة على أهمية التماسك فيما بين المنظمات الدولية. فثمة حاجة لزيادة تعزيز تعاون الأونكتاد مع المنظمات الدولية الأخرى، مثل مؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية، واللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، فضلاً عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

١٢- وشددت وفود على أهمية التماسك ضمن الأونكتاد نفسه، وأكدت على ضرورة تحسين الروابط بين أنشطة الأونكتاد التحليلية والتشغيلية وأنشطته في مجال بناء التوافق في الآراء. ومن شأن عملية إصلاح الأمم المتحدة أن تسهم في تدعيم الأونكتاد.

**استراتيجيات التنمية في ظل اقتصاد عالمي سائر على طريق العولمة**

١٣- أبرزت وفود عديدة الدور الأساسي للأونكتاد في تحليل القضايا الاقتصادية العالمية، وبخاصة قضايا التماسك والترابط واستراتيجيات التنمية. وشددت هذه الوفود على أهمية أن يأخذ الأونكتاد بنهج موجه نحو التنمية. وأكدت عدة وفود على أن الدور الذي يؤديه الأونكتاد بشأن السياسات الاقتصادية الكلية والتماسك بين النظم النقدية والمالية الدولية ينبغي أن يُعزَّز بغية مساعدة البلدان النامية بفعالية في تحقيق اندماجها الاستراتيجي في الاقتصاد العالمي والتكيف مع التحديات التي تنطوي عليها العولمة. وقيل إنه ينبغي للأونكتاد أن يعمل على زيادة تطوير قدراته التحليلية والبحثية في هذه المجالات لكي "يظل في الطليعة" ولكي يستطيع تقديم أنسب خيارات وحلول السياسات من أجل النهوض بالبلدان النامية.

١٤- وتم التشديد على الدور الهام للأونكتاد في مجال الديون. فقد رحبت وفود عديدة بالمساعدة التي يقدمها الأونكتاد للبلدان النامية في مقايضة الديون بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وفي معالجة قضايا الديون والقدرة على تحمل أعباء الديون، المرتبطة بصفة خاصة بالقدرات الإنتاجية ومرونة السياسات اللازمة لتخصيص الموارد المالية لمختلف القطاعات، وفي تقييم الأثر الإنمائي لمبادرات تخفيف أعباء الديون، وبخاصة فيما يتعلق بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. كما تم التشديد على الدور الذي يؤديه نظام إدارة الديون والتحليل المالي كأداة هامة بالنسبة للبلدان النامية.

١٥- وشدد عدد كبير من الوفود على أن للأونكتاد ولاية تتمثل في استعراض مشاركة البلدان النامية في عملية صنع القرارات على المستوى الدولي، وبخاصة ضمن المؤسسات المالية الدولية. وشددت هذه الوفود على أنه ينبغي للأونكتاد أن يضطلع بعمل من شأنه أن يدعم المشاركة الفعالة لهذه البلدان في عملية صنع القرارات.

١٦- وأشير إلى أن الأونكتاد هو من الجهات الدولية الرئيسية الفاعلة في عملية التمويل من أجل التنمية. وطلب بعض الوفود إجراء تقييم للطريقة التي أسهم بها الأونكتاد في متابعة هذه العملية وكذلك في متابعة نتائج مؤتمرات القمة والمؤتمرات الرئيسية الأخرى التي عقدتها الأمم المتحدة.

١٧- وتم التذكير بالمساهمة الموضوعية التي قدمتها أمانة الأونكتاد لقمة الجنوب الثانية. وأعربت عدة وفود عن أسفها لأن النتائج الإيجابية لتلك المساهمة لا تنعكس في وثائق المعلومات الأساسية التي أعدتها الأمانة. وأشير إلى أنه ينبغي للأونكتاد أن يعمل على نحو أوثق مع المنظمات الإقليمية في دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

١٨- وجرت مناقشة بشأن الدور الذي يضطلع به الأونكتاد في تنفيذ الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة. وتناولت المناقشات مسألة التأثير الفعلي لهذا البرنامج، والتنسيق بين الوزارات، والتنسيق فيما بين الجهات المانحة، وتحديد أولويات المهام، والتعاون مع مركز التجارة الدولية، ودور الأونكتاد فيما يتعلق بالدراسة التشخيصية للتكامل التجاري. وقيل إن مشاركة الأونكتاد في الإطار المتكامل هي مشاركة فاعلة، رغم محدودية الموارد. وأشير إلى الدليل الذي أعده الأونكتاد بشأن الإطار المتكامل باعتباره أداة مرجعية شاملة لجميع الجهات المعنية بالإطار المتكامل، وبخاصة للبلدان الجديدة المنضمة إلى الإطار المتكامل والبلدان التي ستنضم إليه.

١٩- وفي سياق تبادل للآراء بشأن تحسين نوعية تنفيذ الإطار المتكامل، أشير إلى أن تقديم المساعدة خلال مرحلة ما قبل إجراء الدراسة التشخيصية للتكامل التجاري - وهو مفهوم وضعه الأونكتاد - يمثل أداة هامة لزيادة الوعي بعملية الإطار المتكامل داخل البلد وتحسين تنفيذه، كما أشير إلى أهمية التعاون مع مركز التجارة الدولية الذي تربطه صلات وثيقة بمؤسسات البلدان المعنية بترويج التجارة.

٢٠- وطلبت عدة دول نامية جزرية صغيرة إشراك المزيد من هذه الدول في الإطار المتكامل. كما طلبت بلدان صغيرة وضعيفة - ومنها بعض البلدان التي ليست من الدول النامية الجزرية الصغيرة - أن تستفيد من عمل الأونكتاد في هذا المجال.

٢١- وأشير إلى أنه يجري تكثيف العمل الذي يضطلع به الأونكتاد بشأن النقل العابر من أجل مساعدة البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية في تنفيذ خطة عمل ألما آتا. وأُبدي اهتمام بزيادة التعاون بين

الأونكتاد وغيره من الوكالات في هذا الصدد لتقديم المساعدة على نحو أكفأ للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية.

٢٢- وجرت مناقشة للأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي. وأشير إلى أن طبيعة الدعم الذي يقدمه الأونكتاد للبلدان الأفريقية تتوافق مع الأولويات والأهداف المحددة في برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، بما في ذلك في مجالات منها الديون وتحويلات الموارد والاستثمار والتجارة وتكنولوجيات المعلومات. كما أشير إلى أنه منذ الأونكتاد الحادي عشر، أعدَّ البرنامج الفرعي المعني بأفريقيا تقريرين سنويين بشأن *التنمية الاقتصادية في أفريقيا*، وهما يتناولان تحديداً قضايا القدرة على تحمل الديون والاستثمار. وسوف تشتمل الأنشطة التي سيضطلع بها مستقبلاً على إعداد تقرير تحليلي بشأن المعونة وانعكاساتها المختلفة على ضوء التزام المجتمع الدولي بزيادة حجم المعونة المقدمة إلى أفريقيا زيادة كبيرة. ومما يتصل بهذا العمل المشروع المعنون "تعبئة الموارد المالية: تنمية القدرات المحلية لتحقيق النمو في اتجاه بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا"، المموَّل من الشريحة الائتمانية الخامسة لحساب التنمية، والذي يُتوقع أن يُستهل بحلول منتصف عام ٢٠٠٦ بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي وأمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

٢٣- وجرى تبادل للآراء حول العمل المضطلع به من قبل الأونكتاد بشأن مسألة "حيّز السياسات العامة" وبخاصة قبل انعقاد الأونكتاد الحادي عشر. وقدمت أمثلة عن العمل المضطلع به لدراسة القيود التي تحد من خيارات البلدان النامية في مجال السياسة العامة والتي ترجع إلى ما قبل اعتماد توافق آراء ساو باولو. ومن هذه الأمثلة تقرير *التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام ٢٠٠٢* بشأن ورقات استراتيجيات الحد من الفقر. وأشير إلى أن الأونكتاد سوف يواصل إجراء مثل هذه التحليلات كجزء من الجهد الذي يبذله لتحديد ما تواجهه البلدان النامية من قيود وخيارات في مجال السياسة العامة فيما يتصل باستراتيجياتها الإنمائية. وأبدت وفود عديدة اهتماماً بالحصول على قائمة تشمل جميع وثائق الأونكتاد المتصلة بمسألة "حيّز السياسات العامة".

**بناء القدرات الإنتاجية والقدرة التنافسية على المستوى الدولي**

٢٤- تم الاعتراف على نطاق واسع بأن الأونكتاد يتمتع بميزة نسبية فيما يتعلق بموضوع الاستثمار وأنه ينبغي الحفاظ على هذه الميزة وتعزيزها. وأشير إلى أن المنشورات الرائدة التي تصدر عن الأونكتاد في هذا المجال مفيدة وذات نوعية جيدة.

٢٥- وعلى الرغم من هذا التقييم الإجمالي الإيجابي، فقد وجهت عدة وفود النظر إلى المجالات التي تعتبر أنها تحتاج إلى تحسين. وأشير إلى أنه ينبغي السعي إلى زيادة التوجه الإنمائي في عمل الأونكتاد بشأن الاستثمار، وبخاصة فيما يتعلق باتفاقات الاستثمار الدولية. كما اعتُبر أن دراسات الأونكتاد بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر ينبغي أن تأخذ في الاعتبار على نحو أوفى المسؤولية التي تتحملها الشركات عبر الوطنية فيما يتصل بتنمية البلدان المضيفة.

٢٦- وأُعرب عن تأييد لعمليات استعراض سياسة الاستثمار التي يقوم بها الأونكتاد وتم التأكيد على ضرورة استمرارها. وأشير إلى ضرورة زيادة إبراز التوصيات التي تسفر عنها هذه الاستعراضات. فمن شأن ذلك أن يؤدي إلى زيادة الوعي والتنفيذ وجعل هذه الاستعراضات أكثر جدوى كوسيلة لتعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة وزيادة قدرة البلدان المضيفة على الاستفادة من الاستثمار.

٢٧- ومن المسائل الهامة التي طُرحت مسألة تعزيز قدرة البلدان النامية على جمع وتحليل البيانات بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر. وأشير إلى أنه يمكن للأونكتاد أن يكون بمثابة "مركز تنسيق" للمعلومات الإحصائية بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر.

٢٨- وفيما يتعلق بالعلم والتكنولوجيا، أُعرب عن رأي مشترك مفاده أن عمل الأونكتاد في هذا المجال مهم وينبغي تعزيزه. وأعرب عن تقدير للعمل المضطلع به من قبل الأونكتاد في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فيما يتعلق بمتابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، وفي غير ذلك من المجالات مثل اجتماع الخبراء المعني بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والسياحة، وقضايا السياسة العامة ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبناء القدرات في مجال الأعمال التجارية الإلكترونية. وأشيد بجودة *تقرير اقتصاد المعلومات*. وتم التشديد على أهمية العلم والتكنولوجيا بالنسبة لتنمية أفريقيا، فضلاً عن ضرورة مساعدة البلدان الأفريقية وغيرها من البلدان النامية على سد "الفجوة الرقمية" التي تجعل من الصعب على هذه البلدان أن تستفيد من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

٢٩- وشُجِّع الأونكتاد على مواصلة العمل الذي يضطلع به في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات، مع التشديد على البعد الإنمائي، بما في ذلك بعض القضايا كنقل التكنولوجيا والإبلاغ من قبل الشركات وشفافيتها. وشجعت عدة وفود الأونكتاد على أن يتناول هذا الموضوع من زاوية المعايير والقواعد الدولية فضلاً عن السياسات الوطنية. وأشيد بقوة بالإرشادات التي يقدمها فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ وذلك فيما يتعلق بعمليات الكشف عن البيانات في سياق إدارة الشركات. وأُعرب عن تأييد للتوصية الصادرة عن لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك ومفادها أنه ينبغي نشر التقرير ذي الصلة على نطاق واسع. وشُجِّع الأونكتاد على مواصلة العمل الذي يضطلع به في مجال الروابط بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات عبر الوطنية.

٣٠- وأُعرب عن قلق لعدم تمويل العمل الذي يضطلع به الأونكتاد بشأن التأمين تمويلاً كافياً، كما أُعرب عن أمل بأن تتم معالجة هذه المسألة.

٣١- ورُحِّب بالعمل المضطلع به من قبل الأونكتاد في مجال بناء القدرات الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية للمشاريع. وأشيدَ بالعمل المضطلع به في إطار برنامج تنظيم المشاريع (EMPRETEC)، وشُجِّع الأونكتاد على دعم هذا البرنامج وتوسيع نطاقه قدر الإمكان.

**ضمان تحقيق مكاسب إنمائية من النظام التجاري الدولي والمفاوضات التجارية الدولية**

٣٢- أعربت وفود عن ارتياحها للتقدم الذي أحرزه الأونكتاد في تنفيذ الموضوع الفرعي الثالث من توافق آراء ساو باولو. وتم التشديد على صلاحية جميع الولايات المسندة وأهمية تنفيذها في إطار الأركان الثلاثة لعمل الأونكتاد. وتم التنويه تحديداً بأهمية إعداد التقارير القائمة على النتائج والنجاح المحقق في هذا الصدد.

٣٣- وأشيرَ في سياق تبادل الآراء إلى عدة تحديات فيما يتصل بالموارد والتماسك. فقد لوحظ أن تنفيذ الولايات المتعلقة بالتجارة والسلع الأساسية يتأثر بجوانب عدم الاتساق بين تزايد الطلب على المساعدة ومدى

توافر الموارد. وأشيرَ إلى أن مشاكل التماسك تنشأ عن تداخل الولايات الأساسية للأونكتاد وأنشطته المتعلقة بالتجارة مع عمل وكالات أخرى. وتم الترحيب بالدور الذي يؤديه الأونكتاد في تنسيق العمل المضطلع به على نطاق منظومة الأمم المتحدة في مجال التجارة، وتم التشديد على ضرورة نشر أعمال الأونكتاد على نحو أكثر فعالية.

٣٤- وفيما يتعلق بالمجالات الموضوعية لعمل الأونكتاد، أثيرت مجموعة من القضايا وطُرحت طائفة من الآراء. واعتُبر رصد وتقييم تطور التجارة الدولية والنظام التجاري الدولي من منظور إنمائي، وتحليل القضايا التي تهم البلدان النامية، من الأمور المحورية بالنسبة لعمل الأونكتاد بشأن التجارة في السلع والخدمات والسلع الأساسية. وأشيرَ إلى أن نطاق هذا العمل يشمل عدداً كبيراً من القطاعات والمجالات ذات الأهمية بالنسبة للبلدان النامية. وهذه القطاعات والمجالات تشمل السلع الأساسية، وقوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك، ودعم المفاوضات التجارية، وجولة الدوحة، وتجارة الخدمات، والقطاعات الجديدة والدينامية للتجارة العالمية، والحواجز غير التعريفية (بما في ذلك دعم فريق الشخصيات البارزة الذي أنشأه الأمين العام مؤخراً)، وقواعد بيانات ونظم معلومات التجارة والسلع الأساسية، وقضايا التكيف، والجغرافيا الجديدة للعلاقات التجارية والاقتصادية الدولية، والتجارة بين بلدان الجنوب، والتجارة والبيئة (بما في ذلك العمل المتعلق بمبادرة التجارة الأحيائية والوقود الأحيائي)، والأفضليات التجارية، والمعونة من أجل التجارة.

٣٥- وفيما يتعلق بالسلع الأساسية، أشيرَ إلى أن العمل الابتكاري الذي يضطلع به الأونكتاد، بما في ذلك نهج "سلسلة القيمة" الذي يتبعه، يدل على أنه من الممكن تصميم برامج تتسم بالكفاءة والفعالية من حيث التكلفة من أجل تحقيق أقصى زيادة في المكاسب الإنمائية الناشئة عن إنتاج وتجارة السلع الأساسية. وأعيدَ التأكيد على أن السلع الأساسية تظل في صلب إشكالية التجارة والتنمية المرتبطة، بصفة خاصة، بالحد من الفقر، ولا سيما في سياق أفريقيا وأقل البلدان نمواً. وفيما يتصل بالممارسات المانعة للمنافسة، اعتُبر الدور والعمل الفريدان اللذان يضطلع بهما الأونكتاد بشأن قوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك فعّالين في دعم البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في صياغة وتنفيذ تشريعات ملائمة، وإجراء الاستعراضات من قبل النظراء، وتيسير تعزيز عملية وضع القواعد والتعاون على المستوى الدولي.

٣٦- وتم إيلاء قدر كبير من الأهمية لدعم المفاوضات التجارية وجولة الدوحة. وتم التشديد على أن الأونكتاد يؤدي دوراً رئيسياً داعماً في ضمان المشاركة الفعالة للبلدان النامية في المفاوضات التجارية، وبخاصة في سياق مفاوضات منظمة التجارة العالمية، وأن هذا الدور ينبغي أن يتواصل. وقد اشتملت مجالات الدعم التي أشيرَ إليها ورُحب بها على مجالات الزراعة، ووصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق، والخدمات، والقواعد، والمعاملة الخاصة والمتمايزة، وحقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، وتسوية المنازعات، والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وتيسير التجارة، واتفاقات التجارة الإقليمية مثل المفاوضات بين بلدان آسيا والكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي. وفيما يتعلق بتجارة الخدمات، تم التسليم بأن العمل الذي يضطلع به الأونكتاد لا يزال يساعد البلدان النامية في تعزيز قدراتها المحلية على توريد الخدمات وزيادة مشاركتها في تجارة الخدمات وفي المفاوضات المتعلقة بهذه التجارة.

٣٧- وتم الاعتراف بأن المشاركة في القطاعات الجديدة والدينامية للتجارة العالمية تمثل سبيلاً هاماً يتيح للبلدان النامية زيادة القيمة المضافة المحلية للتجارة وتعزيز مشاركتها في سلاسل القيمة. وتم الترحيب بالعمل الواعد الذي

يضطلع به الأونكتاد في هذا المجال من خلال إجراء الاستعراضات القطاعية والمتابعة الملموسة على المستويين الوطني والإقليمي، بما في ذلك في قطاع الطاقة والصناعات الابتكارية.

٣٨- وتم التشديد على أن الأونكتاد قد أصبح يشكل "مركز تفوّق" فيما يتصل بقواعد بيانات ونظم معلومات التجارة والسلع الأساسية، بما في ذلك نظام التحليلات والمعلومات التجارية (TRAINS) ونظام المعلومات عن السلع الأساسية (INFOCOMM)، وكذلك فيما يتصل بالأدوات والبرامج المحوسبة في مجالي التحليل ووضع المعايير. وفي هذا الصدد، تم التشديد على أهمية "مؤشر التجارة والتنمية" كأداة من أدوات السياسة العامة، وعلى أهمية زيادة تحسينه.

٣٩- واسترعت وفود عديدة الاهتمام إلى ظهور جغرافيا جديدة للعلاقات التجارية والاقتصادية الدولية وإلى أهمية التجارة بين بلدان الجنوب. وشُجِّع الأونكتاد على مواصلة الاضطلاع بدوره الفريد في دعم التجارة بين بلدان الجنوب، بما في ذلك النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية، والجولة الثالثة من المفاوضات، والتكامل والتعاون على الصعيدين الإقليمي والأقاليمي .

٤٠- وشدد عدد من الوفود على ما تعلقه بلدانها من أهمية على عمل الأونكتاد بشأن الأفضليات التجارية، مثل نظام الأفضليات المعمم، وأعربت عن رأي مفاده أن الأونكتاد يتمتع بميزة نسبية خاصة من حيث المساهمة في عملية الرصد على نطاق منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بمعاملة أقل البلدان نمواً معاملة تقوم على أساس الإعفاء من الرسوم الجمركية ومن نظام الحصص.

٤١- وفيما يتصل بمبادرة "المعونة من أجل التجارة"، تم الاعتراف بأن هذه المبادرة يمكن أن تؤدي دوراً بالغ الأهمية في بناء القدرات المؤسسية والتنظيمية للبلدان النامية وقدراتها في مجالي الهياكل الأساسية والموارد البشرية. فالعمل المضطلع به من قِبل الأونكتاد قد أسهم مساهمة هامة في وضع الإطار المفاهيمي لمختلف جوانب مبادرة "المعونة من أجل التجارة" وفي توضيحها وفهمها. وتم التشديد على أنه ينبغي للأونكتاد أن يضطلع بدور أساسي في التفعيل والتنفيذ المنسقين لمبادرة "المعونة من أجل التجارة".

**الشراكة من أجل التنمية**

٤٢- أعيدَ تأكيد أهمية إقامة الشراكات من أجل التنمية الدولية. وتم التشديد على أن من شأن إقامة الشراكات المتعددة الجهات صاحبة المصلحة والتي تشمل المجتمع المدني والقطاع الخاص، فضلاً عن الدول الأعضاء والمنظمات الدولية، أن تساعد في تنفيذ الأهداف المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

٤٣- وقد أشيرَ إلى الإنجازات التي تحققت حتى الآن في إطار الشراكات التي أُطلقت في الأونكتاد الحادي عشر.

٤٤- وفيما يتصل بالشراكة المتعلقة بالسلع الأساسية، أشيرَ إلى أنه قد ثبُت أنه من الصعب ترجمة الدعم المعرب عنه إلى التزامات ملموسة. ومن المزايا الخاصة لهذه الشراكة، مقارنة بغيرها من المشاريع في هذا المجال، أنها تتيح الفرصة للجمع بين ممثلين رفيعي المستوى من أوساط الصناعة، والمنظمات غير الحكومية، والحكومات والمنظمات الدولية، من أجل طرح أفكار جديدة.

٤٥- وتم التأكيد على الشراكة المتعلقة بالبرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر ضمن إطار الشراكة المتعلقة بتسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل التنمية، وذلك بالنظر إلى ما تقدمه من مساهمة في تطوير الهياكل الأساسية الحيوية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وأشيرَ إلى المبادرة المتعلقة بالتدريب وبناء القدرات كمثال على ما يمكن للأونكتاد أن يسهم به من حيث بناء معارف ومهارات المسؤولين عن رسم السياسات العامة في البلدان النامية.

٤٦- وقد أثيرَ عدد من القضايا فيما يتعلق بسير عمل الشراكات، شملت قضيتي الرصد والتمويل. وأشير إلى أن ثمة حاجة لرصد سير الشراكات من أجل تقييم تأثيرها على التنمية، كما أشير إلى أن هناك نقصاً في الموارد اللازمة للتنفيذ، وبخاصة فيما يتصل بالشراكة المتعلقة بالسلع الأساسية، وكذلك في الموارد اللازمة لمشاركة ممثلين من المجتمع المدني في البلدان النامية في جلسات الاستماع التي يعقدها مجلس التجارة والتنمية.

٤٧- وأخيراً، أثيرت مسألة إقامة شراكات إضافية. وقُدم اقتراح محدد بأن يسعى الأونكتاد إلى إقامة شراكات إضافية، وبخاصة في سياق متابعة نتائج قمة الجنوب الثانية.

## الفصل الثاني

# تقييم سير تنفيذ توافق آراء ساو باولو

(البند ٢ من جدول الأعمال)

### البيانات الافتتاحية

١- قال **الرئيس** إن لولاية إجراء استعراض لمنتصف المدة تنبع من الفقرة ٩ من توافق آراء ساو باولو التي جاء فيها أن "النتائج التي يتم تحقيقها من خلال تنفيذ محصلة دورتي بانكوك وساو باولو ينبغي أن تخضع لاستعراض حكومي دولي. وينبغي، تحديداً، أن يُجري مجلس التجارة والتنمية في عام ٢٠٠٦ استعراضاً في منتصف المدة". والهدف من هذه العملية ليس فقط استعراض تنفيذ توافق آراء ساو باولو بل أيضاً أن تؤخذ في الاعتبار الأحداث الرئيسية والتطورات الجديدة التي وقعت منذ انعقاد مؤتمر الأونكتاد الحادي عشر وتوضيح الاتجاه الذي ينبغي أن يسير فيه الأونكتاد فيما يتعلق بأعماله لفترة السنتين القادمة المؤدية إلى مؤتمر الأونكتاد الثاني عشر.

٢- وأضاف أن الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين ستقسَّم إلى ثلاثة أجزاء. أما الجزء الأول فسيكون بصورة رئيسية عملية تقييم بشأن تنفيذ توافق آراء ساو باولو. وأوضح أن مشروع النتائج المتفق عليها بشأن كل موضوع فرعي وبشأن ما ورد في "مطلع" توافق الآراء ستُعدُّ مباشرة بعد المناقشة المتعلقة بكل موضوع فرعي وستوزع في اليوم نفسه. وقد اتُفق أيضاً بصورة غير رسمية، أثناء المشاورات التي أُجريت مع المنسقين الإقليميين، على وضع نتيجة متفق عليها تستند إلى البيانات المُدلى بها والوثائق التي أعدتها الأمانة وما يليها من مناقشات. وستعتمد في الجلسة العامة الثانية - رهن الرجوع لجهة الاختصاص - النتائج المتفق عليها. وستشكل هذه النتائج جزءاً لا يتجزأ من التقرير المتعلق بالجزء الأول من الدورة.

٣- وقال **الأمين العام للأونكتاد** إنه قد ذُهل، خلال أول ثمانية أشهر من توليه لمنصبه، من مقدار الأعمال القيّمة التي يقوم بها الأونكتاد، ومن المقدار الكبير من العمل الذي حقق نتائج ذات أهمية. وأوضح أن ما يقوم به الأونكتاد من بحوث وتحليل يشمل طائفة واسعة من القضايا، تتراوح بين آثار العولمة على التنمية الاقتصادية على الصعيدين العالمي والإقليمي وتحرير التجارة والاختلالات المالية. وقد ساعد هذا العمل التحليلي البلدان النامية على وضع سياسات محدّدة لتناول هذه الظواهر، كما أثار الوعي بالمشاكل المحدَّدة التي تواجهها أفريقيا وأقل البلدان نمواً. وقد ساعد الأونكتاد أيضاً البلدان النامية على وضع سياسات لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر المواتي للتنمية، وخاصة في المجالات التي يمكن أن تخلق روابط خلفية وتساعد هذه البلدان على التحرك صعوداً على سلسلة القيمة. كما ساعد الأونكتاد البلدان النامية في مجال المفاوضات التجارية وفيما يتعلق بعملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وفي إدارة ديونها، وفي تيسير تجارتها، وفي تحقيق التنويع بالابتعاد عن السلع الأساسية، وفي تقييم تكاليف التكيُّف الناشئة عن تحرير التجارة، وفي تسخير التكنولوجيات الجديدة للدخول في أسواق جديدة. وقام الأونكتاد أيضاً بتناول الطرق الممكنة للتغلب على المعوقات التي تواجهها البلدان النامية في جانب العرض عن طريق التجارة والتكامل الاقتصادي بين الجنوب والجنوب. وساعد الأونكتاد هذه البلدان على تلبية المتطلبات الصحية والبيئية في أسواق التصدير الرئيسية، بالاعتماد على إطار قانوني لمكافحة الممارسات المضادة للمنافسة

وبدعـــم اشتراكها في قطاعات التجارة الجديدة والدينامية. وأخيراً، أشار إلى أهمية تناول الحواجز غير التعريفية وأعلن عن تعيين أعضاء فريق الشخصيات البارزة المعني بالحواجز غير التعريفية.

٤- وأضاف أن الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد، التي تعمل ليس كمحفل تفاوضي ولكن كمحفل للحوار، تتـــيح لأعضاء الأونكتاد الفرصة لتوجيه أعمال الأونكتاد وللإسهام في بناء توافقات الآراء على أعلى مستوى. وتعتمد فعالية هذه الآلية ليس فقط على هيكلها وآلية تقديم التقارير الخاصة بها، ولكن أيضاً على كيفية قيام كل مـــن الأمانة والأعضاء بمساعدتها على أداء أعمالها. ويمكن لاجتماعات الخبراء أن تُسهم كثيراً في المناقشات التي تُجرى على مستوى اللجان، ولكن يتعيَّن البحث عن طرق لتحسين شكل اجتماعات الخبراء وضمان أن تتناول هذه الاجتماعات مواضيع ذات أهمية مباشرة بالنسبة للبلدان النامية.

٥- وأشـــار إلى أن طلـــب البلدان النامية للمساعدة التقنية المقدمة من الأونكتاد يتزايد في ضوء التطورات الأخـــيرة في مجالي التجارة والتنمية على الصُعُد المتعددة الأطراف والثنائية والإقليمية. وسلّط الضوء على برامج "تقاسم المعلومات: INFOSHARE" و"التجارة الأحيائية: Bio Trade" وبرامـــج وطنيـــة وإقليمية أخرى بوصفها أمثلة رئيسية في هذا الصدد. ومن المهم بالنسبة إلى منظمة مثل الأونكتاد يقودها الأعضاء ويمولونها أن تسعى إلى مواكبة الـــتطورات. وينبغي ربط العمل التحليلي الذي يقوم به الأونكتاد ربطاً أوثق بالإجراءات التي تُتخذ على أرض الواقع، وينبغي أن تكون جميع أنشطة الأونكتاد منسقة ومتضافرة بصورة جيدة مع الأنشطة التي تقوم بها منظمات دولية أخرى، وهو اهتمام مُعبَّر عنه في عملية إصلاح الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً الجارية الآن. وفي هذا الصدد، وبخصوص مسألة الإصلاح الداخلي للأونكتاد، أوضح أن فرقة العمل المعنية بإصلاح الإدارة قد قدمت عدداً من المقترحات، وأن تقرير فريق الشخصيات البارزة المنشأ في العام الماضي سيكون جاهزاً هذا الصيف.

٦- وقال ممثل **باكستان**، الذي تكلَّم باسم **مجموعة الـ ٧٧ والصين**، إن توافق آراء ساو باولو هو إنجاز هام باعتـــباره يعيد تأكيد الولاية المنبثقة عن مؤتمر الأونكتاد العاشر ويتيح ولايات جديدة في إطار الموضوع الإجمالي المتعلق بـ "تدعيم الترابط ". وأوضح أن الأونكتاد لا يزال المنظمة الرئيسية داخل منظومة الأمم المتحدة التي تُعنى بالتناول المتكامل للتجارة والتنمية وما يتصل بهما من مجالات الاستثمار والمالية والتكنولوجيا. وفي سياق الإصلاح الجاري في الأمم المتحدة، ينبغي أن يتمثل هدف المرحلة الأولى من استعراض منتصف المدة فيما يلي: (أ) استعراض تنفـــيذ توافق آراء ساو باولو؛ و(ب) تحديد المجالات التي تعثَّر فيها التنفيذ أو تخلَّف؛ و(ج) إيجاد طرق ووسائل لتنفيذ جميع القضايا المشمولة بتوافق آراء ساو باولو تنفيذاً كاملاً.

٧- وأضـــاف أن توافـــق آراء ساو باولو يسلِّط الضوء على الحاجة إلى تدعيم الترابط والاتساق بين النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية دعماً للتنمية. واستناداً إلى عالمية العضوية في الأونكتاد وإلى خبرته الفنية، وخبرته في مجالي التجارة والتنمية الدوليين، ينبغي أن يؤدي الأونكتاد الدور الرئيسي في تعزيز الترابط النظمي الموجه نحو التنمـــية بين منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات الأخرى المعنية بالإدارة الاقتصادية الدولية مثل مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية. وأعرب عن خيبة أمل مجموعة الـ ٧٧ والصين في هذا الصدد لكون التقرير التقييمي (TD/B(S-XXIII/2) يُغفل القضايا المتداخلة الهامة التي جرى تناولها في صدر توافق آراء ساو باولو، مثل التعاون بين الأونكتاد والمنظمات الدولية الأخرى، والمسؤولية الخاصة للأونكتاد عن الإسهام في تحقيق الأهداف الإنمائية الواردة في إعلان الألفية، وتقلص حيز اختيار السياسات المتاح أمام البلدان النامية في سياق "النُظُم المرتكزة على

قواعـــد" في ســـياق العلاقات الاقتصادية الدولية. وينبغي أن تتكفل نتائج هذا الاجتماع بتصحيح هذه المشاكل بقصد التمكّن خلال العامين القادمين من تكملة الأعمال الصادرة بها ولاية في توافق آراء ساو باولو. وينبغي أن تتـــيح الدورة الراهنة لعملية استعراض منتصف المدة توجيهاً واضحاً إلى أمانة الأونكتاد فيما يتعلق بأهمية الإبقاء على توجه إنمائي في جميع أعمالها البحثية والتحليلية، فضلاً عن إيجاد طرق لضمان التمويل الكافي الذي يمكن التنبؤ به بغية مساعدة الأونكتاد على النهوض بدوره الهام في مجال التناول الدولي لموضوع التنمية.

٨- وأشار إلى أن القضايا ذات الأهمية الخاصة لمجموعة الـ ٧٧ والصين التي يلزم تناولها أثناء استعراض منتصف المدة تشمل ما يلي: `١` التقدم المحرز بشأن "حيز السياسات"؛ و`٢` دور الأونكتاد في تعزيز الترابط النُظمي بغية تحقـــيق الاتساق في الالتزامات الدولية فيما يتعلق بالتنمية؛ و`٣` تعاون الأونكتاد مع المنظمات الدولية الأخرى وإســـهامه في متابعة مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية المعنية بالتنمية، بما في ذلك مؤتمر قمة الألفية والقمة العالمية؛ و`٤` شفافية النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية وإدارتها إدارة سليمة، بما في ذلك المشاركة الكاملة والفعالة مـــن جانب البلدان النامية في عملية صنع القرارات ووضع القواعد على الصعيد العالمي؛ و`٥` تأثير السياسات الاقتصادية - الكلية والمالية الموجهة نحو النمو على التجارة والتنمية؛ و`٦` استخدام القدرة التحليلية للأونكتاد في تحديد حلول موجهة نحو التنمية للمشاكل الناشئة عن عدم الاستقرار المالي الدولي؛ و`٧` دور التدفقات الخاصة والرسمية في تمويل التنمية ومسألة إمكانية تحمل الديون؛ و`٨` تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على البلدان المضيفة، وخاصة فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا والابتكار؛ و`٩` المسؤولية الاجتماعية للشركات عن تنمية البلدان المضيفة؛ و`١٠` جني فوائد إنمائية من النظام التجاري المتعدد الأطراف عن طريق جولة الدوحة، وخاصة مبادرة `المعونة مـــن أجـــل التجارة`؛ و`١١` الجوانب الإنمائية للتجارة والبيئة؛ و`١٢` البُعد الإنمائي لحقوق الملكية الفكرية والمرونات المتصـــلة بالمصلحة العامة في حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة؛ و`١٣` الشراكة في مجالات تكنولوجيات المعلومات والاتصـــالات بخصـــوص التنمـــية والسلع الأساسية والطاقة والاستثمار وبناء القدرات؛ و`١٤` الجوانب الإنمائية لمجتمع المعلومات الدولي؛ و`١٥` التدريب وبناء القدرات المدفوعان بالطلب والموجهان نحو التنمية.

٩- وقال ممثل **سري لانكا**، الذي تكلم باسم **المجموعة الآسيوية والصين**، إنه ينبغي تقييم قضايا رئيسية أربع أثـــناء استعراض منتصف المدة. أولها، أنه ينبغي لهذه العملية أن تضاهي نتائج توافق آراء ساو باولو بالتطورات الجاريـــة في إطـــار منظمة التجارة العالمية وإسهام الأونكتاد في الجهود الإنمائية الأوسع نطاقاً التي تقوم بها الأمم المتحدة (مثل الاجتماع الربيعي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز، ومتابعة المؤتمرات الدولية) والمبادرات المحددة الأخرى التي تنطوي على ولايات للأونكتاد. ثانياً فإن الأونكتاد، بوصفه جهة الوصل في منظومة الأمم المتحدة بشأن تحقيق تكامل التجارة والتنمية وتعزيز الترابط النظمي من أجل التنمية، ينبغي تقويته في أعماله المرتكزة على الأركان الثلاثة، وينبغي إيجاد طرق لزيادة توافر الموارد. ثالثاً، ينبغي في استعراض منتصف المـــدة تقييم الحاجة إلى القيام بمزيد من العمل في المجالات التي حُدد فيها وجود ثغرات، مثل وضع مفهوم "حيز السياسات" موضع التطبيق. رابعاً، ينبغي إيلاء أولوية عالية إلى أعمال الأونكتاد بشأن تعظيم المكاسب المستمدة من النظام التجاري الدولي وجولة الدوحة للمفاوضات التجارية. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للفقرة ٤ من توافق آراء ساو باولو التي تدعو إلى مساعدة أقل البلدان نمواً على الاشتراك بصورة نشطة وجوهرية في النظام التجاري المـــتعدد الأطراف. وقد أظهرت التجربة الآسيوية أن التجارة الدولية يمكن أن تحقق مكاسب تجارية وإنمائية، وأن النظام المتعدد الأطراف يجب أن يتيح توازناً بين الفوائد المترتبة على تحرير التجارة وضمان اشتراك البلدان النامية

اشتراكاً ذا مغزى في التجارة العالمية وعمليات التفاوض بشأنها. وأضاف أن برامج عمل الأونكتاد التي أسهمت في هذه العملية تشمل تقديم المساعدة بشأن الوصول إلى الأسواق ودخول الأسواق، وتدعيم قدرات التوريد والقدرة التنافسية، وبناء القدرات البشرية والمؤسسية.

١٠- وتابع قائلاً إن المجالات المفيدة الأخرى من أعمال الأونكتاد تشمل القطاعات الجديدة والدينامية، وبورصات السلع الأساسية، والمعلومات المتعلقة بالسلع الأساسية، والبيئة، والمفاوضات التجارية، ومنظمة التجارة العالمية، وتسوية المنازعات، وإحصاءات التجارة، وعمليات المحاكاة وبناء النماذج، والتجارة بين الجنوب والجنوب بما في ذلك النظام الشامل للأفضليات التجارية، وتشريعات المنافسة، والبيئة التجارية اللاحقة لاتفاق المنسوجات والملابس. ففيما يتعلق بجميع هذه القضايا، تستحق الأنشطة المبذولة على الصعيد الوطني تقديم الدعم إليها.

١١- وقال إن الاستعراض السنوي من جانب المجلس للمفاوضات والمساعدة التقنية لما بعد الدوحة قد ساعد البلدان على بحث خيارات السياسات المختلفة وآثارها على التنمية، مما يدعم قدراتها التفاوضية بشأن الزراعة، والوصول إلى الأسواق غير الزراعية، والخدمات والمعاملة الخاصة والتفاضلية. وقد أدت أعمال الأونكتاد بشأن تقييم الخدمات، وهي الأعمال المضطلع بها في اللجان واجتماعات الخبراء، إلى مساعدة البلدان النامية على وضع أطر واستراتيجيات للسياسات المتعلقة بالخدمات، كما أن الأعمال المضطلع بها بشأن أسلوب التوريد ٤ فيما يتصل بالخدمات المهنية والتوزيع والتأمين والخدمات القائمة على تكنولوجيا المعلومات تتسم بأهمية خاصة. وينبغي أيضاً استخدام الخبرة الفنية للأونكتاد فيما يتصل بمبادرة المعونة من أجل التجارة، ومفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة، والمبادرات المتعلقة بالتعاون بين الجنوب والجنوب.

١٢- وأضاف قائلاً إن القضايا الثلاث التي تهم المنطقة الآسيوية هي: `١` تعزيز ولاية الأونكتاد بشأن حيز السياسات؛ و`٢` السياسات الاقتصادية الكلية المتعلقة بالضغوط التي تُمارَس على البلدان لاعتماد سياسات مرنة بشأن أسعار الصرف؛ و`٣` تخفيف أعباء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وفيما يتعلق بهذه النقطة الأخيرة، ينبغي أن يواصل الأونكتاد أعماله الابتكارية بأن يبحث، على سبيل المثال، آليات ابتكارية مثل مقايضة الديون بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

١٣- وتحدث ممثل **هندوراس** نيابة عن **مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي**، فقال إن استعراض منتصف المدة يتيح فرصة لتدعيم التعاون التقني للأونكتاد في أمريكا اللاتينية. وأضاف أن برامج الأونكتاد بشأن التجارة البيولوجية والوقود البيولوجي لها أهمية خاصة للمنطقة ويجب دعمها بالموارد البشرية والمالية. ومن القضايا الهامة أيضاً ما يشمل نقل التكنولوجيا، والاستثمار، والمنافسة، وبناء القدرات من خلال برامج مثل برنامج المعهد الإلكتروني وبرنامج التدريب التجاري.

١٤- وأضاف أن مسألتي "حيز السياسات" والتماسك في التنمية هما من التحديات الأساسية لواضعي السياسات في البلدان النامية وكانا محور المناقشات في الأونكتاد الحادي عشر. ولذا ينبغي أن تظل استراتيجيات التنمية التي تضع خصائص البلدان النامية في الاعتبار موضوعاً يسترشد به الأونكتاد في عمله في مجال البحوث. ويمكن للأونكتاد أن يحلل توافق القواعد واللوائح الدولية مع سياسات التنمية المحلية، فضلاً عن الأثر على النمو والاستقرار، من أجل العثور على حلول متعددة الأطراف للاختلالات التي تشكل تحدياً لواضعي السياسات في

البلدان النامية. كما ستستفيد البلدان النامية من العمل الأساسي للأونكتاد بشأن القضايا الاقتصادية الكلية والقضايا المالية، والربط القوي بين العمل التحليلي والمساعدة التقنية بشأن القدرة على تحمل الديون، وعمله بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر. ولذا فإن ولاية الأونكتاد فيما يتعلق بالبحث والتحليل لا يمكن الاستعاضة عنها في منظومة الأمم المتحدة. فهي تخدم في تحديد آليات بناء توافق في الآراء بين البلدان والمنظمات الدولية والمساعدة على تطبيقها. وينبغي أن يتجلى هذا التوافق في الآراء بشكل كاف في مفاوضات وصكوك النظام التجاري المتعدد الأطراف.

١٥- ومنذ اعتماد توافق آراء سان باولو، أحرز الأونكتاد تقدماً طيباً في تصميم وتحليل أدوات التعاون التقني، لكن ثمة حاجة إلى بذل مزيد من الجهود في مجالات الاعتماد المتبادل والترابط واستراتيجيات التنمية والدين والتمويل. وقال إن الأونكتاد لديه ولاية واضحة في هذا الشأن، وينبغي ألا يقوض من مهمته إصلاح الإدارة بل يتعين أن يدعمها هذا الإصلاح، إذ إنه يشكل صلة الوصل الوحيدة في الأمم المتحدة لمعالجة جوانب التجارة والتنمية بشكل متكامل، فضلاً عن القضايا ذات الصلة بالتمويل والاستثمار والتكنولوجيا والتنمية المستدامة. وينبغي الحفاظ على الولاية الفريدة للأونكتاد وتحقيق ترابطها مع ولايات المؤسسات الأخرى للأمم المتحدة في مجال التنمية.

١٦- وتحدث ممثل **الجزائر** نيابة **عن المجموعة الأفريقية**، فأكد أن استعراض منتصف المدة ينبغي أن يعطي زخماً للتكيف والتجدد المتواصلين للأونكتاد في السياق الشامل لإصلاحات الأمم المتحدة. وينبغي أن يكون البعد الإنمائي في قلب عملية الإصلاح وأن يتم تأكيد وتعزيز ولاية الأونكتاد. وأضاف أن الحمائية في الشمال تهدد بتقويض الفرص التي يمكن للعولمة أن تحققها للبلدان النامية، ولذا فإنه يدعو إلى دمج متطلبات التنمية بشكل أفضل في صكوك التعاون الدولي وإلى توفير مجال أكبر لسياسات التنمية الوطنية تجاه الالتزامات الدولية. كما أن قضية الوصول إلى الأسواق بفعالية لها أهمية مماثلة إذ لا يمكن بدونها تحقيق الإمكانات التكاملية للعولمة.

١٧- وأضاف أن المشاكل الخاصة التي تواجه أفريقيا تشمل استمرار الحواجز التعريفية وغير التعريفية، ونقص التنويع في الأنشطة الاقتصادية، واستمرار الاعتماد على الصادرات التقليدية من السلع الأساسية، والدين. وفيما يتعلق بالأمر الأخير، دعا إلى الأخذ بعمليات مدعمة ومبسطة لتخفيف أعباء الديون. وقال إن للأونكتاد دوراً هاماً يؤديه في مساعدة البلدان على أن تزيد إلى أقصى حد من الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على تنميتها، وأبرز في هذا الصدد الحاجة إلى أخذ مساهمات الشركات عبر الوطنية في التنمية في الاعتبار، بما يشمل مجال نقل التكنولوجيا. كما شجع الأمانة على مواصلة جهودها البحثية والتحليلية بهدف زيادة الترابط في تعزيز الاستثمار.

١٨- وتابع قائلاً إن هناك اعترافاً بجهود الأونكتاد في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وإن على الأمانة أن تواصل عملها البحثي بشأن أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التنمية ومتابعة جهودها في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات.

١٩- وقال إن بناء القدرات، وخاصة في مجالات البنية الأساسية والمنافسة التجارية، ينبغي أن يظل يشكل أهمية محورية للمجتمع الدولي، وينبغي أن تشمل المجالات ذات الأولوية: القدرة على الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية؛ والقدرة على التفاوض في المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية؛ والقدرة على تنسيق القوانين الوطنية مع القواعد المتعددة الأطراف؛ والقدرة على تحسين القدرة التنافسية للبلدان الأفريقية. وهذا يتطلب جهوداً مالية

مستدامة والمشاركة في تحمُّل المسؤولية من جانب المجتمع الدولي. وأخيراً، قال إن المجموعة الأفريقية تطالب بتحقيق شراكة متجددة بين البلدان المتقدمة وأفريقيا.

٢٠- وتحدث ممثل **الجمهورية التشيكية** نيابة عن **المجموعة دال**، فأشار إلى أن استعراض منتصف المدة يتيح فرصة لصياغة مستقبل الأونكتاد. وينبغي أن يركز الاستعراض على تقييم كيفية نجاح الدول الأعضاء والأمانة في تحقيق ولاية توافق آراء ساو باولو وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين.

٢١- وأضاف أن الأنشطة التحليلية والبحثية للأونكتاد، كما تتجسد في منشورات مثل *تقرير التجارة والتنمية* و*تقرير الاستثمار العالمي*، هي أنشطة مفيدة وقيمة وينبغي أن تشكل أساساً لأنشطة الأونكتاد الأخرى. وفيما يتعلق بالمساعدة التقنية، فقد أنجز الأونكتاد قدراً كبيراً من العمل، وإن كان يتعين بذل المزيد. وأضاف أن المساعدة التقنية ينبغي أن يحركها الطلب وأن يصاحبها عملية تقييم. وقال إن التعاون والترابط المعززين مع المنظمات الدولية الأخرى والمانحين هما أمران أساسيان في ضمان أن تؤدي المحصلة النهائية إلى تحقيق أوجه التآزر المرجوة.

٢٢- وأضاف أنه ينبغي النظر إلى عملية استعراض منتصف المدة ضمن السياق الأوسع لإصلاح الأمم المتحدة، وخاصة لضمان مشاركة الأونكتاد الفعالة في تلك العملية، على نحو ما ورد في الفقرة ١٠ من توافق آراء ساو باولو. كما ينبغي أن يسعى الاستعراض إلى جعل الأونكتاد منظمة أكثر فعالية وكفاءة واختصاصاً.

٢٣- وتكلمت ممثلة **النمسا** بالنيابة عن **الاتحاد الأوروبي** والبلدين المنضمين إلى الاتحاد وهما بلغاريا ورومانيا فقالت إن عملية استعراض منتصف المدة هي فرصة سانحة لتقييم مدى إسهام الأونكتاد في مجال التجارة والتنمية. وقالت إن من المهم قياس أعمال الأونكتاد على ضوء توافق آراء ساو باولو وأيضاً من منظور تقييم مدى فعالية أنشطة الأونكتاد ضمن الإطار الأوسع لأنشطة الأمم المتحدة في مجال التنمية.

٢٤- ومن منظور الاتحاد الأوروبي، يُقَيّم عملُ الأونكتاد وتقدرُ تداعياته عبر مجالات الأولوية الرئيسية التالية: دمج التجارة والاستثمار في السياسات الإنمائية الوطنية واستراتيجيات الحد من الفقر؛ والتكامل الإقليمي والتجارة بين بلدان الجنوب؛ ومدى الاعتماد على السلع الأساسية. وينبغي قياس عمل الأونكتاد على ضوء النتائج والتداعيات ومدى الاتساق. وينبغي تقييم أدوات نظام الإدارة القائمة على أساس النتائج الجاري استخدامه لمعرفة مدى فعالية دورها في قياس الإنجازات المتوقعة بأنواعها.

٢٥- وقالت إن بلدان الاتحاد الأوروبي مسؤولة عن أعمالها أمام دافعي الضرائب وإنها تهتم كثيراً بآراء شركائها من البلدان النامية فيما يخص أعمال الأونكتاد ومدى تأثيرها على التنمية في تلك البلدان. وقالت إن أنشطة الأونكتاد، وبخاصة في مجال المساعدة التقنية، ينبغي أن ترتبط أساساً بالطلب حرصاً على تأكيد ملكية البلدان التابعة لها.

٢٦- وقالت إن الاتحاد الأوروبي ملتزم تماماً بدوره في تفعيل الأونكتاد ليكون منظمة كفوءة لتقديم خدمات مفيدة للبلدان النامية كافة. وأضافت أن أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان الفقيرة الضعيفة، وبخاصة في أفريقيا، يحدق بها خطر التهميش. وبالنظر إلى التحديات الكبيرة التي تواجه هذه البلدان في مجال النهوض بصادراتها واجتذاب استثمارات أجنبية أساسية وبناء المؤسسات العامة التي لا غنى عنها لأغراض التنافس والابتكار، يجب أن

تظل هذه المجالات محل اهتمام كبير من جانب الأونكتاد. وينبغي ألا تؤدي عملية الإصلاح الحالية إلى التقليل من مكانة الأونكتاد وإنما ينبغي لها أن تحرص على الحفاظ على كفاءة الأونكتاد وفعاليته وأهمية دوره.

٢٧- وأضافت قائلة إن الأونكتاد هو جهة التنسيق الرئيسية للأمم المتحدة للتعامل المتكامل مع قضايا التجارة والتنمية والقضايا المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة، ويجب أن يظل في المقدمة للتعرف على التحديات الجديدة الناشئة في هذه المجالات والتعامل معها. وأضافت أن منشورات الأونكتاد الرئيسية تتميز بجودة عالية، إلا أن هناك مزيداً من الحاجة إلى المساعدة على تحسين استراتيجيته التواصلية الإعلامية لتعزيز التفاعل مع الدول الأعضاء.

٢٨- ويقدر الاتحاد الأوروبي أهمية ما أنجز من عمل في مجالات الاستثمار، والمساعدة على الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وترويج التجارة بين بلدان الجنوب، والنظام الشامل للأفضليات التجارية والسلع الأساسية وتيسير التجارة. وينبغي السعي لإيجاد طرق لتعزيز الاتساق في هذه المجالات, وفي مجال قواعد البيانات والأدوات التحليلية، ينبغي للأونكتاد أن يسعى لتعزيز التعاون القائم ويفتح فرصاً جديدة للتعاون مع المنظمات المعنية لإتاحة هذه الأدوات لتكون مصدر معلومات للبحث والتحليل وتوجيه مسارات المساعدة التقنية.

٢٩- وفيما يتعلق بالوثائق التي أعدت لاستعراض منتصف المدة، لم تشر التقارير إلى النتائج المتوقعة وإلى وجهات التأثير وتركز معظمها على كم المدخلات و لم يهتم بعنصر الجودة، الأمر الذي لم ييسر مسألة حصر المنجزات وعملية الرصد والتقييم. ولسوء الحظ، لم ينشر *"التقرير السنوي لعام ٢٠٠٥"* إلا مؤخراً. وأعربت المتكلمة عن أسفها لعدم تنفيذ ما ورد في توافق آراء ساو باولو من حيث طبع *"تقرير أقل البلدان نمواً"* سنوياً، وقالت إن هذا بحاجة إلى تفسير. وينبغي أيضاً إتاحة المزيد من المعلومات بشأن إسهام الأونكتاد في المؤتمر الاستعراضي القادم لأقل البلدان نمواً وبشأن دور الأونكتاد حالياً وفي المستقبل في الإسهام في الإطار المتكامل، كما يراه الأونكتاد نفسه.

٣٠- وقالت إن الاتحاد الأوروبي طلب معلومات إضافية عن الصلة بين العمل التحليلي الذي يقوم به الأونكتاد والمساعدة التقنية التي يقدمها، وإن هناك الكثير مما يمكن عمله لتحسين الصلة بين الأنشطة التحليلية والأنشطة التنفيذية. ويسعى الاتحاد الأوروبي أيضاً إلى الحصول على مزيد من المعلومات عن اشتراك الأونكتاد في عملية إصلاح الأمم المتحدة، وعن مدى تقدم الأونكتاد في تنسيق أنشطة المساعدة التقنية مع سائر وكالات الأمم المتحدة الإنمائية، وعن قدرته على الإسهام في المجالات التي يتمتع فيها بميزة نسبية. وقالت في النهاية إن الاتحاد الأوروبي يشجع الأونكتاد على وضع استراتيجية متسقة لجمع الأموال ويدعم كل مبادرة لزيادة الاتساق والتماسك البرنامجيين.

٣١- وأشار ممثل **سويسرا** إلى البيان الذي أدلى به وفد بلده في الدورة التنفيذية الثامنة والثلاثين التي عقدها المجلس في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ وأعاد التأكيد على أهمية استعراض منتصف المدة في ضوء الإصلاحات التي تجري حالياً في الأمم المتحدة. وقال إنه ينبغي إعادة تنشيط الأونكتاد على أساس ما لديه من"مراكز التفوق"، أي مراكز البحوث والمساعدة التقنية في مجالات التجارة والسلع الأساسية والاستثمار والمنافسة، من جهة، ومن وسائل تنظيمية، من جهة أخرى. وينبغي اتخاذ خطوات على ثلاث مستويات هي: زيادة إدماج أنشطة الأونكتاد التنفيذية في إطار عمل الأمم المتحدة الإنمائي الأوسع نطاقاً؛ وضمان تقسيم العمل على نحو أفضل والتعاون مع منظمات

دولية أخرى؛ وتعزيز كفاءة برامج المساعدة التقنية وأثرها وذلك بإنشاء وحدة مستقلة مسؤولة عن أعمال المتابعة والتقييم. وأخيراً، ينبغي تبسيط الآلية الحكومية الدولية وتوجيهها نحو تحقيق النتائج.

٣٢- وقال ممثل **تايلند** إن استعراض منتصف المدة يجب أن يشمل، علاوة على الولايات الناشئة عن توافق آراء ساو باولو، قضايا مثل مساهمة الأونكتاد في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والولاية الناشئة عن مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات بشأن تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي إطار عملية تحويل الأمم المتحدة إلى منظمة أكثر فعالية، ينبغي للأونكتاد أن يعكف الآن على زيادة تعزيز دعائمه الثلاث وأن يحقق المزيد من النتائج الملموسة. ولا بد من تحقيق قدر أكبر من التنسيق داخل الأمم المتحدة بشأن القضايا الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز الأونكتاد باعتباره جهازها الرئيسي للتصدي لقضايا التجارة والتنمية. كما ينبغي للأونكتاد وضع استراتيجية أفضل للاتصالات من أجل تحسين صورته. وأعرب عن الأمل في أن تكون عملية الإصلاح التي يقوم بها الأمين العام للأونكتاد لترشيد الإجراءات الإدارية عملية شاملة وشفافة، على أن تراعي آراء جميع الدول وغيرها من الأطراف صاحبة المصلحة.

٣٣- وأضاف قائلاً إن حكومة بلده تشدد على ضرورة دعم إقامة الشراكات من أجل التنمية، وإنه يمكن للأونكتاد أن يسهم في جعل العولمة قوة إيجابية وذلك بتوفير محفل لتبادل الخبرات والاستراتيجيات في مجال التنمية. وقد أنشأت تايلند، بالعمل المشترك مع الأونكتاد، المعهد الدولي للتجارة والتنمية ليكون بمثابة مركز تنسيق إقليمي لنشر المعلومات وتوفير التدريب في مجالي التجارة والتنمية.

٣٤- وأعرب ممثل **الاتحاد الروسي** عن تأييده للجهود التي يبذلها الأونكتاد لتكييف عمله مع الحقائق القائمة والاحتياجات العملية لأعضائه. وقال إن حكومة بلده تنظر إلى أنشطة الأونكتاد من زاويتين رئيسيتين هما صلاحية ولاياته وطابعه العالمي. ومن المعايير الرئيسية لتقييم كفاءة أي منظمة دولية هي قدرتها على تنفيذ جميع الأهداف الواردة في برامجها تنفيذاً فعالاً كما تحددها الدول الأعضاء، وهذه الأهداف هي بالنسبة للأونكتاد تلك التي تضمنتها الولايات الناشئة عن توافق آراء ساو باولو. وقد كان عمل الأونكتاد إيجابياً منذ انعقاد دورته الحادية عشرة، لا سيما في مجالات مثل البحث عن أفضل الممارسات والخبرات الدولية في سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات المالية، وبناء القدرات المؤسسية الوطنية، ودراسة نماذج إنمائية مختلفة على أساس أن النهج "الواحد الصالح للجميع" هو نهج غير مقبول. وينبغي توسيع نطاق هذه البحوث والدراسات ليشمل عدداً أكبر من البلدان. وتتسم وثائق الأونكتاد المتعلقة بدراسة حالة واتجاهات الاقتصاد العالمي، والتدفقات التجارية والاستثمارية الدولية، والتي تتناول بانتظام التطورات والاتجاهات في روسيا، بنوعية عالية أيضاً. وفي هذا الصدد، ينبغي لأمانة الأونكتاد أن تواصل إيلاء الاهتمام الواجب لمنطقة كومنولث الدول المستقلة/الجماعة الاقتصادية الأوروبية التي تتسم بالدينامية. ومن القضايا الأخرى التي تهم حكومة بلده الكفاءة في التجارة وتيسير التجارة؛ والتجارة في الطاقة وخدمات الطاقة؛ والترتيبات التجارية الإقليمية، بما في ذلك تلك المبرمة في منطقة كومنولث الدول المستقلة؛ وسياسة المنافسة والممارسات التجارية التقييدية؛ والتفاعل بين التجارة والاستثمار. ويمكن لأمانة الأونكتاد زيادة الاستفادة من خبراء روسيا وباحثيها في إطار أعمال التحليل التي تقوم بها.

٣٥- ولقد كان دعم الأونكتاد لانضمام روسيا إلى منظمة التجارة العالمية فعالاً جداً، وكان بالتالي هاماً لتأمين التنفيذ الكامل للفقرة ٩٨ من توافق آراء ساو باولو فيما يتعلق بتعزيز دعم الأونكتاد للبلدان قبل عملية انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية وأثناءها وبعدها. ولقد شملت المساعدة المفيدة الأخيرة التي قدمها الأونكتاد، بالتعاون مع

مـــنظمات دولية أخرى، تعزيز القدرة التنافسية والاستثمارية لمؤسسات موسكو واعتماد معايير الإبلاغ الدولية ومبادئ مسؤولية الشركات في روسيا.

٣٦- وقـــال ممثل **اليابان** إن استعراض أنشطة الأونكتاد لمنتصف المدة يجب أن يتم في سياق إصلاحات الأمم المتحدة وجولة الدوحة الجارية، ويجب أن يؤخذ بعين الاعتبار تقرير الشخصيات البارزة الوشيك. وسيتوافق انعقاد الأونكتاد الثاني عشر في عام ٢٠٠٨ مع انعقاد مؤتمر طوكيو الدولي الرابع المعني بالتنمية في أفريقيا (تيكاد الرابع) ومؤتمر قمة مجموعة الثمانية، وسيكون من الأهمية بمكان تأمين التآزر بين جميع هذه المحافل.

٣٧- وبذلـــك الخصوص يجدر إبراز خمس مسائل رئيسية هي: استعراض الولايات؛ والتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ والملكية والشراكة؛ وحيّز السياسات العامة؛ ومسائل ما بعد الدوحة. أما فيما يتعلق باستعراض الولايات فإن استعراض منتصف المدة يجب أن يحدد الولايات التي نُفذت، وأن يحدد المجالات التي للأونكتاد فيها ميزة نسبية، فضـــلاً عـــن المجالات التي توجد فيها ازدواجية مع منظمات دولية أخرى. وللأونكتاد ميزة نسبية تتمثل في بناء القـــدرات ذات الصـــلة بالـــتجارة، ونظام الأفضليات المعمم، ومفاوضات النظام الشامل للأفضليات التجارية، والاستثمار، والمنافسة. وما انفك التعاون فيما بين بلدان الجنوب يتزايد، ويجب استعراض تنفيذ ولاية الأونكتاد بذلـــك الخصوص. أما اليابان فقد التزمت من ناحيتها بتعجيل التعاون بين آسيا وأفريقيا من خلال عملية مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا.

٣٨- ومســـاهمة البلدان النامية وشراكتها مع المجتمع الدولي لازمان لنجاح استراتيجيات التنمية وتوخي نهج مكـــيف وفق الاحتياجات تجاه التنمية. غير أن حيّز السياسات العامة لا يعني الإعفاء من الالتزامات الدولية التي تعهـــدت بها البلدان. وتظل مسائل ما بعد الدوحة هامة، ويجب أن يعكس الأونكتاد الكيفية التي يمكن بها لـــه مساعدة البلدان النامية على الاندماج في نظام التجارة المتعدد الأطراف في فترة ما بعد الدوحة، والكيف التي يمكنه بها أن يلعب دوراً في مبادرة المعونة من أجل التجارة.

٣٩- وقالـــت ممثلة **الولايات المتحدة الأمريكية** إن استعراض منتصف المدة يجري في خضم عمليات إصلاح حاسمة أخرى مثل فريق الشخصيات البارزة التابع للأونكتاد واستعراض الولاية الذي دعا إليه مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وبالتالي فإن استعراض منتصف المدة يتيح فرصة للتحدث بصوت واحد عن رؤية الأونكتاد وكيف يمكـــنه أن يفي بهدفه الأساسي على أحسن وجه تشجيعاً للنمو الاقتصادي والحد من الفقر في البلدان النامية من خلال التجارة.

٤٠- وقالـــت إن بلدهـــا يـــنوي النظر في عمل الأونكتاد من حيث المنحى العملي والفائدة والأداء في تنفيذ توجـــيهات توافق آراء ساو باولو، والتفاوض حول نتيجة تقوم على الفقرات ذات الوجهة العملية في توافق آراء ساو باولو. وسوف ينظر فقط في فقرات توافق آراء ساو باولو التي توعز إلى الأونكتاد تحديداً بالقيام بعمل ما. ولو أن مناقشات مفيدة يمكن أن تُجرى بشأن مختلف الفقرات الواردة في مستهل وثيقة توافق آراء ساو باولو (مثل الفقرة ٨)، فإن النتائج المتفق عليها يجب أن تعكس فقط العناصر العملية.

٤١- وفي حين أن أحد الأهداف الرئيسية لاستعراض منتصف المدة يتمثل في تقدير يقوم على توافق الآراء لعمل الأونكتاد قصد تحديد الأولويات، فإن التوصل إلى مثل هذه النتيجة المتفق عليها لن يكون هدف العملية الوحيد. فقد يكون من النتائج الهامة الأخرى المساهمة في التوصل إلى فهم أفضل للمسائل التي تظل فيها آراء الأعضاء متباعدة، بما في ذلك مسألة حيّز السياسات العامة.

٤٢- وشدد ممثل **بيلاروس** على الاحتياجات الخاصة والتحديات الهائلة التي تواجهها البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وقال إن الأونكتاد يظل منظمة رئيسية في منظومة الأمم المتحدة وله الكفاءة اللازمة والميزة النسبية المطلوبة للإسهام بشكل فعال في إدماج البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي.

٤٣- وأثنى على العمل المنجز في تنفيذ الفقرات ٤٩-٥١ و٥٦-٥٨ من توافق آراء ساو باولو. ورحّب بالتقييم المتعمق لبرنامج عمل الأونكتاد بشأن التعاون التقني وبناء القدرات فيما يتصل بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وشجع الأمانة على تعزيز دعمها التقني لانضمام البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى منظمة التجارة العالمية وفقاً للفقرة ٩٨ من توافق آراء ساو باولو.

٤٤- وأضاف قائلاً إنه لا يجري إيلاء قدرٍ كافٍ من الاهتمام لتنفيذ الولايات المحددة في توافق آراء ساو باولو فيما يتصل بالبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلةٍ انتقاليةٍ، مثل تلك الولايات الواردة في الفقرتين ٢٦ و٥٣ من توافق الآراء. ولم تقم أمانة الأونكتاد بإجراء أية دراسات محدّدة بشأن قضايا الاقتصاد الكلي ذات الصلة بالاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، ولأول مرة لم يتضمن *تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٥* أي فصل أو فقرة فيما يتصل بالاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وقد أنجزت أمانة الأونكتاد منذ انعقاد الأونكتاد الحادي عشر ثماني عمليات استعراض لسياسة الاستثمار لم يكن من بينها أي استعراض خاص بأي بلد من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية رغم أن هذه البلدان، بما فيها بلده، قد طلبت ذلك منذ أمد بعيد. وطلب تدارك هذه الحالة في السنتين القادمتين.

٤٥- وقال ممثل **الصين** إن نتائج استعراض منتصف المدة يجب أن يحدد مسار العمل المقبل، مع مراعاة ميزات الأونكتاد النسبية وتعزيز عمل الأونكتاد على المستويات الدولي والإقليمي والوطني. وأضاف أن مساعدة الأونكتاد هامة في بناء القدرات فيما يتصل بوضع وتنفيذ سياسات التنمية في عدد من المجالات. وقال إن البلدان النامية تواجه صعوبات في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وعليها أن تجري تعديلات لأغراض التكيف، بما في ذلك اعتماد استراتيجيات مكيفة وفقاً للاحتياجات. ولا بد للمجتمع الدولي من بذل جهود متضافرة لإقامة نظام اقتصادي دولي عادل والوفاء بالالتزامات المتعهد بها في المؤتمرات الدولية الرئيسية.

٤٦- ويتمثل مجال آخر من المجالات ذات الأولوية في بناء القدرات الإنتاجية والقدرة على المنافسة. والبلدان النامية بحاجة إلى سياسات منسقة في مجال الاقتصاد الكلي، وإلى سياسات صناعية جيدة على المستوى الوطني، وكذلك إلى ما يقابل ذلك من إجراءات على الصعيد الدولي بشأن الاستثمار ونقل التكنولوجيا ومسؤولية الشركات. وعلى الأونكتاد أن يركز بحوثه وتحليلاته على تيسير التنسيق وتماسك السياسات الدولية. وعليه أيضاً أن يجري بحوثاً بشأن مسألة حيّز السياسات قصد تشجيع تحسين فهم المسائل التي ينطوي عليها الأمر.

٤٧- ولقد ساعد الأونكتاد البلدان النامية على فهم أهداف مفاوضات الدوحة بشأن التجارة المتعددة الأطراف، مشجعاً على توافق الآراء وبناء القدرات التفاوضية. وظل يشكل تكملة أساسية لمنظمة التجارة العالمية وينبغي له أن يواصل تعزيز مساعدته التقنية وعمله في مجال بناء القدرات. وعلى الأونكتاد أن يُعمِل خبرته كلياً في إقامة الشراكات مع المنظمات الدولية الأخرى ومع المجتمع المدني بغية المساهمة في التماسك والمساعدة على تحقيق أقصى ما يمكن من المنافع من الجهود التعاونية.

٤٨- وقال ممثل **غانا** إنه من الحيوي أن يجدد الأونكتاد نفسه ويكرس نفسه من جديد للنهوض بجدول أعمال التنمية. ودور الأونكتاد الفريد من نوعه المتمثل في إرساء "أرضية مشتركة" لجميع الأطراف على الحلبة الدولية للتفاعل من أجل تحقيق نتائج إيجابية إنما هو دور حيوي. وجميع هذه الركائز الثلاث لعمل الأونكتاد يمكن أن تكون فعالة إذا ما انخرطت في ذلك جميع البلدان انخراطاً كلياً ومتساوياً. أما غانا فهي تنوي من ناحيتها أن تظل ملتزمة وستساعد على الحفاظ على سلامة العملية.

٤٩- ويجب أن يفضي إصلاح الأمم المتحدة إلى إسناد دور للأونكتاد يكون أكثر قوة وفعالية، بولايات وسبل دعم كاملة، وليس كمنظمة متفرعة عن أي منظمة أخرى من منظمات الأمم المتحدة. واهتمام غانا الهائل بنمو الأونكتاد الإيجابي في المستقبل ينعكس في كونها ستستضيف الأونكتاد الثاني عشر. وتريد غانا للأونكتاد أن يصبح أداة فعالة من أجل تجارة منصفة وأفضل، وكذلك أداة أكثر موثوقية للقضاء على الفقر وتحقيق الأمن الدائم في العالم.

٥٠- وتحدث ممثل **البرازيل**، فقال إنه ينبغي أن يُراعى في استعراض منتصف المدة التقرير القادم عن الترابط على نطاق منظومة الأمم المتحدة وتقرير فريق الشخصيات البارزة التابع للأونكتاد. وينبغي في عملية استعراض منتصف المدة التمييز بوضوح بين المهام المسندة ومسائل الإدارة والتنظيم؛ ومع أن تبسيط الإدارة والتنظيم هو مبادرة مستحسنة، فينبغي ألا يقلل من شأن وظائف الأونكتاد ومهامه الأساسية.

٥١- وينبغي للأونكتاد، فيما يتعلق بأركان عمله الثلاثة، أن يواصل البحوث وتحليل السياسات بشأن العلاقة بين التجارة والتمويل والتكنولوجيا والتنمية؛ والأبعاد الإنمائية لاتفاقات الاستثمار الدولية؛ واحتياجات أقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية. وينبغي نشر نتائج هذا العمل في تقارير رئيسية. وينبغي أن تكون أنشطة المساعدة التقنية مدفوعة بالطلب وأن تفيد في تبادل أفضل الممارسات والخبرات، بما في ذلك في مجالات الصناعات الإبداعية والتجارة البيولوجية، والتكيف الهيكلي، والحكم السديد، وتيسير التجارة والاستثمار، والمفاوضات بشأن مدونات قواعد السلوك، والمفاوضات بشأن النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية، والمباحثات بشأن برنامج المعونة من أجل التجارة. كما ينبغي لأنشطة الأونكتاد في مجال المساعدة التقنية أن تساهم في بلوغ أهداف إنمائية متفق عليها دولياً. كما ينبغي التشجيع على زيادة التعاون مع هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة، كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمات الإقليمية.

٥٢- وفيما يتعلق بمفهوم حيز السياسات العامة، وهو من السمات المميِّزة لتوافق آراء ساو باولو، فإن للأونكتاد دوراً ينهض به في اتباع نهج متكامل فيما يتعلق بالتجارة والتنمية، يتسنى للبلدان من خلاله أن تسعى إلى إقامة توازن بين منافع القواعد الدولية والقيود الناجمة عن فقدان حيز السياسات العامة. وبيّن أن دور الأونكتاد فريد من نوعه، حيث إنه يلقي نظرة نقدية حيال التنمية بجميع أبعادها، وبإمكانه التشجيع على إجراء مناقشة منصفة ومفيدة وجوهرية بشأن مسألة حيز السياسات العامة.

٥٣- وشـــدّد ممـــثل **تونغا** على أهمية مواصلة السعي إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف المتصلة بها المحـــددة في توافق آراء ساو باولو. وقال إن للأونكتاد دوراً هاماً ينهض به في تعزيز السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية دعماً للنمو المستدام والحد من الفقر في البلدان النامية. وبيّن أن الفقرات ٣٣ و٣٤ و٨٤ و٨٥ من توافق آراء ساو باولو تتصف بأهمية خاصة؛ فهي تدعو إلى زيادة الجهود في سبيل تلبية الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية الجزرية الصغيرة، ودعا إلى ضرورة زيادة المساعدة في هذا المجال.

٥٤- ورحـــب بأنشـــطة الأونكتاد في مجالي المساعدة التقنية وبناء القدرات على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولـــية. ودعا إلى وجوب القيام بأعمال تحليلية وبحوث إضافية بشأن المسائل التجارية التي تتعلق بوجه خاص بدول المحيط الهادئ الجزرية. فيمكن، على سبيل المثال، إدراج تلك الدول ومنطقة المحيط الهادئ ككل في مؤشر التجارة والتنمية، وفي عمليات تقييم تنمية قطاع الخدمات، وفي استراتيجيات تحرير التجارة على الصعيدين المتعدد الأطراف والإقليمي بهدف تحسين القدرة التنافسية التصديرية واجتذاب الاستثمار وتعزيز التنمية الاقتصادية.

٥٥- وأيـــد الأونكـــتاد فيما يبذله من جهود تعزيزاً للقدرات المؤسساتية ولقدرات الموارد البشرية والهياكل الأساســـية في مجال التجارة. وقال إن تونغا ومعظم الدول الجزرية الصغيرة في منطقة المحيط الهادئ ترغب في أن يكـــون هناك نظام تجاري متعدد الأطراف يتصف بالانفتاح ويستند إلى قواعد معينة ويمكن التنبؤ به ولا يكون تمييـــزياً. ولا بد لهذا النظام أن يكون منصفاً، ومرناً في ضوء احتياجات البلدان الجزرية الصغيرة، وإنمائي التوجه ضماناً لتمكن البلدان الجزرية من بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

٥٦- وتحـــدث ممثل **بنغلاديش** فقال إن استعراض منتصف المدة يتسم بأهمية بالغة بالنسبة لتعزيز الترابط بين التجارة والتنمية من خلال الأركان الثلاثة لعمل الأونكتاد. كما أن هذا الاستعراض يأتي في الوقت الذي ينبغي فيه لأقل البلدان نمواً أن تشارك مشاركة نشطة وكبيرة في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وقال إن توافق آراء ساو باولو قد طلب من الأونكتاد أن يحقق في الأسباب الجذرية لتهميش أقل البلدان نمواً في التجارة الدولية، وأن يضع حلولاً طويلة الأجل لتمكين أقل البلدان نمواً من الاندماج بشكل أفضل في النظام التجاري الدولي. ويستدعي ذلـــك، كأحد الخطوات العملية في هذا الاتجاه، تعزيز شعبة الأونكتاد المعنية بأقل البلدان نمواً لتمكينها من تنفيذ المهام التي حددها توافق آراء ساو باولو، كنشر *تقرير أقل البلدان نمواً* بانتظام.

٥٧- وأشاد بالأونكتاد على انخراطه النشط في الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة لأقل البلدان نمواً. ودعا الأونكتاد إلى أن يكون أنشط من ذلك في الإطار المتكامل المعزَّز الذي يجري العمل على وضعه حالياً. كمـــا أعـــرب عن تقديره للأونكتاد على ما يقدمه لأقل البلدان نمواً من مساعدة تقنية على بناء قدرات إنتاجية واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنه لاحظ أن الأنشطة ينبغي ألا تركز على أي إقليم تحديداً على حساب بلدان أخرى من أقل البلدان نمواً في أقاليم أخرى. وطلب إلى الأونكتاد توفير المزيد من برامج المساعدة المخصصة الغرض إلى أقل البلدان نمواً وفقاً لاحتياجاتها الإنمائية.

٥٨- وتحدث ممثل **فانواتو** فأعرب عن تأييده التام للبيان الذي أدلى به ممثل تونغا. وأكد كذلك ضرورة مراعاة الخصـــائص الاجتماعـــية التي تتميز بها الدول النامية الجزرية الصغيرة، لا سيما أقل البلدان نمواً في منطقة المحيط

الهادئ، في تقييم عملية تنفيذ أحكام الفقرة ٩٨ من توافق آراء ساو باولو التي تنص على وجوب تقديم الأونكتاد دعماً تقنياً معززاً إلى جميع البلدان النامية والاقتصادات التي تمر في مرحلة انتقالية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، "قبل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وأثناءه وفي أعقابه".

٥٩- وتحدثت ممثلة **موزامبيق** فقالت إن لبلدها، شأنه في ذلك شأن أقل البلدان نمواً، مصلحة بالغة الأهمية في عمل الأونكتاد، حيث إن أقل البلدان نمواً ما زالت أكثر البلدان تهميشاً في التجارة العالمية وفي استخدام التجارة كمحـــرك للتنمية. وبيّنت أن تقديم أفضليات تجارية إلى أقل البلدان نمواً وانتفاع هذه البلدان بها هما بمثابة أداتين هامـــتين من أجل إدماج أقل البلدان نمواً في النظام التجاري الدولي، وما برح عمل الأونكتاد يشكل عنصراً بالغ الأهمية في قيام المجتمع الدولي بإطلاع أقل البلدان نمواً على الفرص المتاحة لها لدخول الأسواق بشروط تفضيلية. وينبغي الآن للأونكتاد أن يساعد أقل البلدان نمواً على صياغة قواعد منشأ مناسبة، كيما يتسنى لتلك البلدان أن تـــبدأ في استغلال الأفضليات التجارية. وأكدت التزام موزامبيق بضمان الوصول بجولة الدوحة إلى خاتمة ناجحة تحقق التوقعات الإنمائية لأقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان النامية، وقالت إن بوسع الأونكتاد المساعدة في هذا الصدد.

٦٠- وأضـــافت قائلـــة إنه نتيجة لأنشطة الأونكتاد في مجال المساعدة التقنية، تمكنت أقل البلدان نمواً، فرادى ومجتمعةً، من معالجة قضايا أساسية في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. ودعت الأونكتاد إلى مواصلة تقديمه الدعم في المفاوضات اللاحقة لهونغ كونغ، وشددت على قيمة ما يقدمه الأونكتاد من دعم إلى أقل البلدان نمواً في عمليـــة انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية. وقالت إن بلدها يحتاج إلى مساعدة الأونكتاد، ليس فقط من أجل إدراج هواجس أقل البلدان نمواً في صلب الحوار الدولي بشأن التنمية، بل أيضاً من أجل بناء القدرات على الصعيد الوطني بغية اغتنام الفرص التجارية الناشئة. ودعت الجهات المانحة إلى زيادة ما تقدمه من دعم لبرامج الأونكتاد بشأن التجارة والسلع الأساسية، كيما يتسنى للأونكتاد مساعدة أقل البلدان نمواً على بناء قدراتها التوريدية وزيادة قدرتها التنافسية واستيفاء معايير الجودة والصحة والسلامة في الأسواق التصديرية، وتَحَمُّل تكاليف التكيف الناجمة عـــن الإصلاحات التجارية. وأكدت أن استئناف الأونكتاد أعماله بشأن التعريفات غير الجمركية سيكون عاملاً هامـــاً في هذا الشأن. وأشارت إلى أن ما يقوم به الأونكتاد من عمل في تقييم الخدمات التجارية ما برح يشكل عاملاً مفيداً للغاية في تعزيز مشاركة أقل البلدان نمواً في تجارة الخدمات العالمية والمفاوضات بشأن هذه الخدمات.

٦١- واختتمـــت بيانها بالتنويه بالأهمية البالغة لما يقوم به الأونكتاد من عمل في مجال السلع الأساسية. ودعت الأونكتاد إلى مواصلة اتباع نهوج ابتكارية جديدة في معالجة إشكالية السلع الأساسية.

٦٢- وقـــال ممثل **جزر سليمان** إن إقامة عالم عادل ومنصف تتطلب الاعتراف بالحالة الفريدة للدول النامية الجـــزرية الصـــغيرة. فالتنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق دون إدماج هذه البلدان على نحو معقول في الاقتصاد العالمي. وأعرب عن تقدير بلده للعمل الذي يضطلع به الأونكتاد بشأن صناعة جوز الهند التي تتسم بأهمية حيوية كمصـــدر رزق لشعب بلده. كما أن بلده يرحِّب بالمشورة التقنية التي قدمها الأونكتاد لوفد منتدى جزر المحيط الهادئ إلى منظمة التجارة العالمية بشأن مفاوضات الدوحة التجارية والسلع الأساسية. وقال إن بلده يعلِّق أهمية عـــلى دراســـة مقترحة للأونكتاد بشأن كلفة الامتثال لمتطلبات سلامة الأغذية الزراعية والصحة العامة والصحة النباتية في أقل البلدان نمواً الواقعة في منطقة المحيط الهادئ.

٦٣- وقال ممثل **الجمهورية الدومينيكية** إن بلده يولي اهتماماً خاصاً لعمل الأونكتاد بشأن مسألة القدرة على تحمُّل الديون، وهو عمل يربط مسألة الديون بالتجارة والتنمية والإدارة الاقتصادية الكلية. وأضاف قائلاً إن هذا النهج إزاء مشكلة الديون يتسم بأهمية أساسية بالنسبة للاستراتيجيات الإنمائية للبلدان النامية ومن ثم ينبغي مواصلة انتهاجه. وعلى الرغم من العديد من التغيُّرات العميقة التي شهدها الاقتصاد العالمي منذ عام ١٩٦٤، فإن الأسباب التي أدت إلى إنشاء الأونكتاد لا تزال قائمة. وأشار إلى أن الأونكتاد قد حقّق الكثير من الإنجازات منذ إنشائه وأن الوثائق التي أعدتها الأمانة لاستعراض منتصف المدة تبيِّن المجموعة الواسعة من الأنشطة القيِّمة التي يجري العمل على تنفيذها. وقال إن عملية إصلاح الأمم المتحدة واستعراض منتصف المدة ينبغي أن يتيحا تحديد مَواطن قوة الأونكتاد ومَواطن ضعفه بغية إعادة توجيه وتعزيز ولايته في أركان عمله الثلاثة جميعها.

**الجلسات غير الرسمية**

٦٤- واصل المجلس مداولاته في جلسات غير رسمية.

**البيانات الختامية**

٦٥- قال **الرئيس** إنه لم يتسنَّ، مع الأسف، التوصل إلى محصِّلة متفق عليها. ولذلك فإن تقرير الدورة لم يشتمل إلا على الملخص الذي أعده هو وعلى ملخصات للبيانات الرسمية التي أدلت بها الوفود.

٦٦- ولاحظ ممثل **باكستان** الذي تكلّم باسم **مجموعة الـ ٧٧ والصين** أن مجموعته قد وقفت موقفاً مرناً جداً بشأن طرائق عملية استعراض منتصف المدة على أن تلتزم جميع البلدان ببذل قصارى الجهود من أجل التوصل إلى محصِّلة متفق عليها في كل جزء من أجزاء عملية الاستعراض. ومن المؤكد أنه ليس ثمة أية مغالاة في المطالبة بأن تعبِّر المحصِّلة المتّفق عليها بحق عن كل ما جرت مناقشته. ولم يكن هناك سوى وقد واحد وجد مشكلة فيما يتصل بمشروع المحصلة المتّفق عليها، وقد بذلت مجموعة الـ ٧٧ قصارى جهدها لمعالجة هواجس ذلك الوفد، رغم وجود ورقة مثيرة للاستغراب لفتت نظر مجموعته في ذلك اليوم. وقال إن مجموعة الـ ٧٧ تشعر بقلق بالغ من أنها تواجه نفس الموقف الذي شهدته في أحدث دورة للجنة التجارة. وقد كانت مجموعته تريد الإبقاء على مشروع المحصِّلة المتّفق عليها بحيث يمكن العودة إليها في أيلول/سبتمبر ولكنها أُخبرت بأن هذا سيتطلّب إجراء تصويت ومن ثم فقد قررت عدم اللجوء إلى مثل هذا التدبير المتطرِّف رغم أنها شعرت أنه قد أُسيء إليها. وأضاف قائلاً إنه يمكن لمجموعة الـ ٧٧ أن تتجاوز ما آل إليه الوضع من عدم التوصل إلى محصِّلة متفق عليها لهذه الدورة، ولكنها ستواصل السعي إلى معالجة القضايا الواردة في "مطلع" توافق الآراء والتي تعتبرها مهمة.

٦٧- وقال ممثل **فلسطين** إنه لا يستطيع أن يفهم لماذا رفض أحد الوفود طلباً ورد في مشروع المحصِّلة المتّفق عليها يدعو إلى مواصلة وتكثيف المساعدة التي تقدَّم إلى الشعب الفلسطيني. وأشار إلى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد دعت إلى تكثيف هذه المساعدة، وإنه يجد ما يحيِّره في هذا التناقض. وقال إن الوفود الحاضرة تمثِّل أعضاء الأمم المتحدة ولا ينبغي لها أن تخضع لضغوط وفد واحد. وأعرب عن أمله في أن تعيد الولايات المتحدة النظر في موقفها.

٦٨- وقال ممثل **النمسا** الذي تكلّم باسم **الاتحاد الأوروبي** إن عدم التوصل إلى توافق في الآراء هو أمر مؤسف ولكنه من الممكن العودة إلى المسار الصحيح كما حدث في الماضي. ومع ذلك فسيتعين على الأونكتاد أن يحسِّن أساليب عمله وسيتعين على جميع الأطراف أن تستفيد من هذه الدروس. وقال إن الجزء الأول من عملية استعراض منتصف المدة لم يفشل. فقد استعرض المجلس سير تنفيذ توافق آراء ساو باولو، وناقش العديد من القضايا. وأشار إلى أن توافق آراء ساو باولو يظل صالحاً بالكامل ولذلك فإن للأمانة ولاية سوف تواصل العمل على الاضطلاع بها. وأشار إلى أن مشروع المحصِّلة المتَّفق عليها التي عرضها الرئيس قد وفّرت أساساً جيداً للمناقشة وأنه كان من الممكن التوصل إلى توافق في الآراء. وقد أبدى الاتحاد الأوروبي مرونة طوال العملية كلها.

٦٩- وأعرب ممثل **البرازيل** عن حزنه لأنه سيبَلِّغ حكومته التي استضافت الأونكتاد الحادي عشر بأنه لم يتسنَّ التوصل إلى نتائج. وأعرب عن أمله في أن تسود روح ساو باولو وفي أن تؤدي الدورات المقبلة لاستعراض منتصف المدة إلى إعادة العملية إلى مسارها الصحيح.

٧٠- وأعرب ممثل **الفلبين** عمّا تشعر به مجموعة الـ ٧٧ والصين من أسف عميق إزاء سلسلة الأحداث التي أفضت إلى الفشل في التوصل إلى توافق في الآراء، على الرغم مما أبدته مجموعته من حُسن نية وبذلها لقصارى الجهود. وأعرب عن دهشت إزاء أحد التفسيرات الإيجابية للأحداث وقال إن السبب الوحيد للتفاؤل هو أن مجموعة الـ ٧٧ والصين قد قاومت إغراء الدعوة إلى إجراء تصويت. وفي صبيحة آخر يوم من المرحلة الأولى من استعراض منتصف المدة، أحاطت مجموعته علماً بتصريح لأحد الوفود في نيويورك يهدِّد وجود الأونكتاد، ولربما أدى إلى تعكير جو المناقشات، ولكن البلدان النامية ستواصل الدفاع عن هذه المنظمة. ولذلك فإنه يرى، بالنظر إلى ما جرى من أحداث، أنه قد يتعين على مجموعته أن تعيد تقييم نهجها إزاء المراحل المقبلة من عملية استعراض منتصف المدة.

٧١- وقال ممثل **اليابان** إنه يشاطر مجموعة الـ ٧٧ شعورها بخيبة الأمل إزاء عدم التمكُّن من التوصل إلى توافق في الآراء، ولكن هناك الكثير من الأسباب التي أفضت إلى ذلك وبالتالي فإن تحميل المسؤولية لوفد واحد بعينه ليس أمراً بنّاء. فمن أجل التوصل إلى توافق في الآراء، يتعين على كلا الطرفين تقديم تنازلات وبالتالي فإن الفشل هو فشل جماعي. وينبغي للبلدان أن تبدأ في التفكير في كيفية استئناف عملها بطريقة بنّاءة على أمل أن يسود جو ملائم للدورة التي ستُعقد في حزيران/يونيه.

٧٢- وقالت ممثلة **الصين** إن بلدها يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل باكستان باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأشارت إلى أن عدم التوصل إلى توافق في الآراء هو مبعث خيبة أمل كبيرة. وأعربت عن أملها في أن تعمل الوفود معاً من أجل تحقيق توافق في الآراء في حزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر.

٧٣- وقال ممثل **الجزائر** الذي تكلّم باسم **المجموعة الأفريقية** إن مجموعته تشعر بخيبة أمل. فقد بذلت قصارى جهدها من أجل تحقيق نتائج طيبة، وهي لم تطلب الكثير. وأضاف أن مجموعته ستواصل الكفاح من أجل معالجة اهتماماتها المشروعة. وأعرب عن أمله في أن تسود روح مختلفة في الاجتماع المقبل.

٧٤- وقال ممثل **مصر** إنه ما من شيء قد تغيَّر من حيث جوهر توافق آراء ساو باولو، ولكن ما تغيَّر هو أسلوب العمل. وأعرب عن أمله في عدم إساءة قراءة الحالة - فالبلدان ستمارس حريتها بالكامل على صعيد اختيار السياسات. والأمر متروك لكل بلد ليقرِّر ما إذا كان يريد توافقاً في الآراء يكون بمثابة القوة الدافعة للمنظمة أو ما إذا كان يريد للقوة أن تسود. وقال إن الخوض في "المحرمات" قد بات ممكناً في أماكن أخرى ومن الممكن أن يصبح كذلك في الأونكتاد. ومن الأمور المضلِّلة الاعتقاد بأن الأونكتاد والأمم المتحدة يمكن أن يغيَّرا بدون موافقة البلدان النامية. فالبلدان النامية تحتاج إلى الأمم المتحدة ولكنها تحتاج إلى أمم متحدة تدافع عن المصالح المشتركة لا عن المصالح الأنانية.

٧٥- وقال ممثل **جمهورية إيران الإسلامية** إن البلدان النامية قد دخلت في عملية استعراض منتصف المدة بحسن نية ولكن الجانب الآخر لم يُبد أي استعداد للتوصل إلى اتفاق. وقد حاول بعض الأطراف فرض شروط مسبَقة فيما يتصل بمواصلة العملية، واتضح من الإشارات التي صدرت صبيحة هذا اليوم أنه لن تتم تلبية توقعات البلدان النامية. وقال إن من شأن عدم التوصل إلى توافق في الآراء أن يؤثر على عمل المجلس ولكن مجموعة الـ ٧٧ لن تستسلم وسوف تحاول المحافظة على أونكتاد قوي من أجل التنمية.

٧٦- وقال ممثل **هندوراس** الذي تكلم باسم **مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي** إن مجموعته تشعر بالحزن وخيبة الأمل لعدم التوصل إلى نتيجة. وأشار إلى أن مجموعته قد بذلت قصارى جهدها، وهي تتساءل الآن عن الكيفية التي ستسير بها العملية في حزيران/يونيه.

٧٧- وقالت ممثلة **الهند** التي تكلمت باسم **المجموعة الآسيوية** إن مجموعتها تعلِّق أهمية عظيمة على عمل الأونكتاد وعلى استعراض منتصف المدة. وأشارت إلى أن مجموعتها كانت تأمل في التوصل إلى تقييم يقوم على توافق في الآراء ولكنه لم يتم التوصل إلى مثل هذا التوافق. وأعربت عن أملها في أن تعمل البلدان معاً خلال ما تبقّى من عملية استعراض منتصف المدة بغية التغلب على مشكلة النقص في الثقة.

٧٨- وقال ممثل **المغرب** إن وفده يشعر بالغضب ويشاطر الوفود الأخرى ما أعربت عنه من شعور بخيبة الأمل لا بسبب النتيجة فحسب وإنما أيضاً بسبب الأحداث التي أفضت إليها. وأضاف أن بلده يعلِّق أهمية عظيمة على الأونكتاد الذي يضطلع بعمل مفيد ولكنه لا يشعر بالتفاؤل إزاء المستقبل. وقال إن مجموعة الـ ٧٧ كانت مستعدة لتقديم تنازلات ولكنها أصيبت بخيبة أمل.

٧٩- وتحدى ممثل **زمبابوي** الشركاء في التنمية بأن يعطوا البلدان النامية الفرصة لقيادة عملية التنمية. وقال إن البلدان النامية تُشجَّع باستمرار على القيادة ولكنها تُطالَب بعد ذلك بأن تفعل ما يُطلَب منها أن تفعله. ومثل هذا الموقف يُقوِّض الجهود الرامية إلى الاندماج، وهو موقف مسبِّب للشعور بالإحباط. وقال إن على الشركاء في التنمية أن يكونوا صادقين فيما يقولونه.

٨٠- وقالت ممثلة **الولايات المتحدة الأمريكية** إن جميع الوفود تحرص على الأونكتاد ولكن لكل منها وجهات نظر مختلفة. وأوضحت أن الإخفاق في التوصل إلى نتيجة لا يعني أن بناء توافق في الآراء قد أخفق. فبناء التوافق في

الآراء يشـــكل عملـــية مستمرة. وأضافت قائلة إن وفدها سيحاول استخلاص دروس إيجابية مما حدث ثم المضي قُدُماً. وقالت إن بلدها لن يُنحي باللائمة على أحد ولن يذُم أحداً أو يسيء إليه.

٨١- وقال **الرئيس** إن قدراً كبيراً من العمل قد أُنجِز في هذه الدورة ولكن استعراض منتصف المدة يمثِّل عملية حـــيوية ومما يدعو إلى الأسف الشديد أنه لم يتسنَّ التوصل إلى محصِّلة متّفق عليها. وأضاف قائلاً إنه يجب على الوفود أن تسعى إلى فهم شواغل بعضها البعض لا لمجرد العلم بها فحسب بل من أجل بناء توافق في الآراء. وهو يشعر بخيبة أمل كبيرة لأن المندوبين قد أخفقوا في تقديم ما يتطلبه التوصل إلى توافق في الآراء من تنازلات متبادَلة. وقال إنه يشعر بالقلق على عملية استعراض منتصف المدة لا تشاؤماً منه بل انطلاقاً من نظرة واقعية وإنه سوف يكون من المهم ضمان عدم تكرار هذه التجربة. وأشار إلى أن أموراً إيجابية قد حدثت. فالأمانة قد وفّرت قدراً كبيراً من المعلومات، وردّت على ما طُرِح من أسئلة. وقد تزايد الوعي بأهمية الأونكتاد. وأعرب عن أمله في أن تعمد جميع الوفود إلى التفكير وأن تلتزم مجدداً بعملية استعراض منتصف المدة لجعلها عملية ناجحة.

## الفصل الثالث

# المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل

### افتتاح الدورة

٨٢- افتتح الدورة الاستثنائية رئيس المجلس السيد رانسفورد أ. سميث (جامايكا).

### إقرار جدول الأعمال

٨٣- أقر المجلس جدول الأعمال المؤقت بصيغته الواردة في الوثيقة TD/B/(S-XXIII)/1.

### المكتب

٨٤- مكتب المجلس هو المكتب الذي انتخب في الدورة الثانية والخمسين. ولذلك فإن المكتب يتألف من الأعضاء التالية أسماؤهم:

| | | |
|---|---|---|
| **الرئيس:** | السيد رانسفورد أ. سميث | (جامايكا) |
| **نواب الرئيس:** | السيد خوان انطونيو مارش | (إسبانيا) |
| | السيد فَغَرْ كريستيان شترومّن | (النرويج) |
| | السيد خوان انطونيو فيرنانديس بلاسيوس | (كوبا) |
| | السيدة بريجيتا ماريا زيفكر - أبرله | (ألمانيا) |
| | السيد يوري أفاناسييف | (الاتحاد الروسي) |
| | السيدة مليسا كيهو | (الولايات المتحدة) |
| | السيد سامح شكري | (مصر) |
| | السيد كوامي باووا أدوسي | (غانا) |
| | السيد غيان تشاندرا أتشاريا | (نيبال) |
| | السيد موسى بريزات | (الأردن) |
| **المقرر:** | السيد ليفان لومِدْزه | (جورجيا) |

### اعتماد تقرير المجلس

٨٥- اعتمد المجلس، في الجلسة الختامية للدورة، مشروع التقرير عن الجزء الأول من دورته الاستثنائية الثالثة والعشرين (TD/B(S-XXIII/L.1).

**المرفق الأول**

# جدول أعمال الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين

١- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٢- سير تنفيذ توافق آراء ساو باولو

٣- تعزيز ركائز الأونكتاد الثلاث[١]:

(أ) بناء توافق الآراء

(ب) البحث والتحليل

(ج) التعاون التقني

٤- الحوار الرفيع المستوى بشأن السياسة العامة والطريق إلى الأمام[٢]

٥- المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل:

- الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس

٦- مسائل أخرى

٧- اعتماد تقرير المجلس

---

(١) سيجري تناول هذا البند في الجزء الثاني من الدورة في حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

(٢) سيجري تناول هذا البند في الجزء الثالث من الدورة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.

## المرفق الثاني

## الحضور*

١- حضر الدورة ممثلون للدول التالية الأعضاء في مجلس التجارة والتنمية:

الاتحاد الروسي
أذربيجان
الأرجنتين
الأردن
إسبانيا
إستونيا
إسرائيل
أفغانستان
إكوادور
ألبانيا
ألمانيا
إندونيسيا
أنغولا
أوروغواي
أوغندا
أوكرانيا
إيران (جمهورية - الإسلامية)
إيطاليا
باكستان
البرازيل
بلجيكا
بلغاريا
بنغلاديش
بوتان
بوتسوانا
بوركينا فاسو
بولندا
بيرو
بيلاروس
تايلند
تركيا
تشاد
تونس
جامايكا
الجزائر
الجماهيرية العربية الليبية
الجمهورية التشيكية
جمهورية تترانيا المتحدة
الجمهورية الدومينيكية
الجمهورية العربية السورية
جمهورية كوريا
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
جمهورية الكونغو الديمقراطية
جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة
جنوب أفريقيا
رومانيا
زامبيا
زمبابوي
سري لانكا
السلفادور
سلوفاكيا
سلوفينيا
سويسرا
السودان
صربيا والجبل الأسود
الصين
العراق
عُمان

---

* للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر TD/B(S-XXIII)/INF.1.

| | |
|---|---|
| غانا | المغرب |
| غينيا | المكسيك |
| فرنسا | المملكة العربية السعودية |
| الفلبين | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية |
| فنـــزويلا (جمهورية - البوليفارية) | موريتانيا |
| فنلندا | موريشيوس |
| فييت نام | موزامبيق |
| قطر | ميانمار |
| كندا | النرويج |
| كوبا | النمسا |
| كوت ديفوار | نيبال |
| كولومبيا | الهند |
| كينيا | نيجيريا |
| لبنان | هندوراس |
| لكسمبرغ | هنغاريا |
| ليتوانيا | هولندا |
| مالطة | الولايات المتحدة الأمريكية |
| ماليزيا | اليابان |
| مدغشقر | اليمن |
| مصر | اليونان |

٢- وحضر الدورة بصفة مراقب ممثل لكل من الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد من غير الأعضاء في مجلس التجارة والتنمية:

| | |
|---|---|
| البوسنة والهرسك | سوازيلند |
| تونغا | فانواتو |
| جزر سليمان | الكرسي الرسولي |

٣- وحضر الدورة ممثل للمراقب التالي:

فلسطين

٤- وحضر الدورة ممثلون للمنظمات الحكومية الدولية التالية:

مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ

الاتحاد الأفريقي

وكالة المعلومات والتعاون في مجال التجارة الدولية

الجماعة الأوروبية

الفريق الدولي لدراسات الجوت

جامعة الدول العربية

المنظمة الدولية للفرانكوفونية

مركز الجنوب

٥- وكانت الوكالة التالية التابعة للأمم المتحدة ممثلة في الدورة:

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٦- وكانت الوكالة المتخصصة التالية التابعة للأمم المتحدة ممثلة في الدورة:

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

٧- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:

*الفئة العامة*

مركز التبادل والتعاون لأمريكا اللاتينية

مؤتمر التجّار العالمي

الرابطة العالمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم

*الفئة الخاصة*

المعهد الدولي للمحيطات

- - - - -